الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر أدوات السياسة النقدية على البطالة
دراسة حالة الجزائر (1990-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- بوحنيكة حاتم
- بن عبد الله رائد

تحت إشراف:

الأستاذ كروش صلاح الدين

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لمديلي أسماء	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2022/2021

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أعاننا والذي به استعنا وعليه توكلنا

الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

تتحرر من قيدنا عبارات الشكر والامتنان لتلحق ثم لتحط قائلة:

شكرا على الصبر الجميل والنفس الطويل لأستاذنا الفاضل

"د. كروش صلاح الدين"

على صبره معنا وتوجيهاته الصائبة وتواضعه الطيب معنا

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم ومد يد العون

والمساعدة لنا في تطبيق وإنجاز هذه الدراسة سواء بمعرفة علمية أو

مساعدة على تحصيلها

وإلى كل الذين كانوا عونا لنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

فألف شكر وتقدير

إهـــــداء

إلـى نـور الفـجر...إلـى قبلة الصباح...إلـى روح السماء

وجـودك حياة...دعواتك نجاة...أقدامك جنـة

إلـى جنـة الأرض... إليك **أمـي**

***

إلـى أمنيتـي...إلـى أحلامـي...إلـى طمـوحي

إلـى مـن أخـذ مـن نفسه ليعـطيـني

إلـى الغـالي...إليك **أبـي**

***

إلـى القلـوب الأنيقـة...إخوتـي وأخواتـي

***

إلـى كل مـن في قلبي ولـم يذكرهم لسـاني...أحبتـي

إلـى فخري...إلـى كـل من سار معي.

إلـــى أصدقائي.

حاتم & رائد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة
شكر وتقدير
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال
فهرس الجداول
مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسية النقدية وتأثيرها على الاقتصاد

تمهيد..... 2
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية 3
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية..... 3
المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال مدارس الفكر الاقتصادي..... 4
الفرع الأول: السياسة النقدية من المنظور الكلاسيكي..... 4
الفرع الثاني: السياسة النقدية من المنظور الكينزي..... 9
الفرع الثالث: السياسة النقدية من المنظور الفكر الحديث (النقديون)..... 13
الفرع الرابع: السياسة النقدية من المنظور مدرسة التوقعات..... 16
المطلب الثالث: قنوات و اتجاهات السياسة النقدية..... 19
الفرع الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية..... 19
الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية..... 21
المبحث الثاني: الأدوات والأهداف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية..... 23
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية 23
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية..... 31
المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية..... 32
المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية..... 34
المطلب الأول: البنك المركزي واستقلاليته في تنفيذ السياسة النقدية..... 34
الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي..... 34

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي..... 34
الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي..... 35
المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي..... 37
الفرع الأول: مفهوم الاستقلالية..... 37
الفرع الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي..... 37
المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية..... 38
الفرع الأول: العوامل التي تزيد من فاعلية السياسة النقدية..... 38
الفرع الثاني: فعالية الأدوات الغير مباشرة..... 39
خلاصة الفصل..... 42

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

تمهيد..... 44
المبحث الأول: ماهية البطالة..... 45
المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي..... 45
الفرع الأول: تفسير الكلاسيك للبطالة..... 45
الفرع الثاني: تفسير الكينزيون للبطالة..... 47
الفرع الثالث: النظريات الحديثة..... 49
المطلب الثاني: تعريف البطالة..... 51
المطلب الثالث: أنواع البطالة 53
الفرع الأول:البطالة الدورية..... 53
الفرع الثاني:البطالة الاحتكاكية..... 53
الفرع الثالث:البطالة الهيكلية..... 54
الفرع الرابع: أنواع أخرى للبطالة..... 54
المبحث الثاني: قياس حجم البطالة أسبابها و تأثيراتها..... 56
المطلب الأول: قياس حجم البطالة..... 56
الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة..... 56
الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة..... 56

المطلب الثاني: أسباب البطالة 57
الفرع الأول:ارتفاع معدلات النمو السكاني..... 57
الفرع الثاني:الكساد الاقتصادي..... 57
الفرع الثالث: تأثير التعليم ومستوياته في سوق العمل..... 57
الفرع الرابع:محدودية حجم القطاع الخاص..... 57
المطلب الثالث: تأثيرات البطالة..... 58
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية 58
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية..... 58
المبحث الثالث: علاج البطالة وكيفية مواجهتها في الدول النامية..... 60
المطلب الأول: وسائل علاج البطالة..... 60
الفرع الأول: السياسة النقدية 61
الفرع الثاني: السياسة المالية..... 61
المطلب الثاني: معالجة البطالة في الإسلام..... 62
المطلب الثالث: مواجهة أزمة البطالة في الدول النامية..... 63
خلاصة الفصل..... 65

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد..... 67
المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر..... 68
المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر..... 68
المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 10/90..... 69
الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض..... 69
الفرع الثاني: مجلس النقد والقرض..... 70
الفرع الثالث: اللجنة المصرفية 71
الفرع الرابع: مميزات قانون النقد والقرض 72
المطلب الثالث: الأمر 11/03..... 73
المبحث الثاني: واقع البطالة وسياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر..... 76

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)..... 76
المطلب الثاني: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر..... 79
الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر..... 79
الفرع الثاني: مميزات البطالة في الجزائر..... 81
المطلب الثالث: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر..... 82
الفرع الأول: مفهوم التشغيل..... 82
الفرع الثاني: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر 82
الفرع الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر..... 84
المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ومختلف الوكالات المعتمدة لمكافحة البطالة وتقييم برامج سياسات التشغيل ومختلف تحدياتها ومعوقاتها..... 86
المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر وأهدافها 86
المطلب الثاني: الوكالات الوطنية المتخصصة في الحد من البطالة (التدعيم والتشغيل). 89
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI..... 89
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ENSA..... 90
الفرع الثالث: تأمين القروض FGAR..... 91
الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين البطالة CNAC..... 91
الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ENGEM..... 91
الفرع السادس: صندوق الزكاة الجزائري..... 92
المطلب الثالث: تقييم لبرامج وسياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)..... 93
المطلب الرابع: تحديات و معوقات سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)..... 94
خلاصة الفصل..... 96
خاتمة..... 98
قائمة المراجع..... 103
ملخص..... 110

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان	24
02	العلاقة بين البنك المركزي والسوق المفتوحة	26
03	توازن سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية	46
04	الفجوة الانكماشية في الاقتصاد	48
05	العاطلون عن العمل	52

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة البطالة ما بين سنة 2010 و2015	77
02	نسبة البطالة بين فئة الذكور وفئة الإناث	78

مقدمة

المقدمة العامة

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية نظرا للدور المعتبر الذي تؤديه في تحقيق أهداف المجتمع بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، فهي عبارة عن جملة من الإجراءات المعتمدة من قبل الحكومة، وبالتحديد السلطات النقدية لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة، وهي بهذا المعنى تتضمن التوسع والانكماش في النقد المتداول، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة للسياسة الاقتصادية، ولها تأثير معتبر في حالة الاقتصاد الكلي إذ تستطيع الدولة من خلال سلطتها القانونية والنقدية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق الخطة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي المطلوب للاقتصاد الوطني.

تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، وباعتبارها إحدى أهداف معدلات التشغيل وذلك من خلال تطبيق السياسة النقدية فهي لها الدور الفعال في معالجتها وذلك بالرفع من أدواتها المباشرة والغير المباشرة.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

- ما هو أثر أدوات السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية :

1.ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية ؟ وما أهم أدواتها المستعملة من أجل تحقيق أهدافها؟

2.ما هو الإطار النظري للبطالة ؟ وما هي أهم أنواعها؟ وما هو تفسيرها في النظريات الاقتصادية؟

3.ما هو تأثير أدوات السياسة النقدية على البطالة؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث فمن خلال هذه الفرضيات يمكن الإجابة بالشكل الآتي:

الفرضية الأولى: تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثلى أو دليل الذي تنتهجه السلطات في أي بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تهدف السياسة النقدية أساسا إلى توازن الاقتصادي عن طريق معالجة الأزمات الاقتصادية منها البطالة.

الفرضية الثالثة: اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير للمعالجة والتخفيض من حدة البطالة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية السياسة النقدية كأداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر من خلال تقييم وقياس أثرها على معدل البطالة من خلال اقتراح نموذج قياس خطي.

أسباب اختيار البحث:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عديدة :

- من أجل معرفة أهداف السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيقها.
- معرفة الأدوات المستعملة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة.
- باعتبار أن الجزائر تعاني من مشكلة البطالة فمعالجتها تساعد على التقدم.

أهداف البحث:

تهدف من خلال هذه الدراسة:

- محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.
- محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة.

منهجية البحث:

لمعالجة الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي من أجل ذكر جميع مميزات السياسة النقدية ومعنى البطالة وأهم أنواعها والحلول المقترحة لمعالجتها، والمنهج الإحصائي من أجل تشخيص البطالة في الجزائر ومسار السياسة النقدية المتبعة من طرف الدولة مع تحليل وتفسير الإحصائيات المتحصل عليها.

محتويات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي بخاتمة عامة، فتناولنا في:

الفصل الأول: السياسة النقدية وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: الأدوات والأهداف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي و فاعلية السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني: البطالة وقسم هو الثاني إلى ثلاثة مباحث.

فالمبحث الأول: ماهية البطالة.

المبحث الثاني: قياس حجم البطالة أسبابها وتأثيراتها.

المبحث الثالث: علاج البطالة وكيفية مواجهتها في الدول النامية.

وأخيرا الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر.

المبحث الأول: السياسة النقدية في البطالة.

المبحث الثاني: واقع البطالة وسياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ومختلف الوكالات الوطنية المتعمدة لمكافحة البطالة والتقييم برامج سياسات التشغيل ومختلف تحدياتها ومعوقاتها.

صعوبات الدراسة:

لقد صادفتني في إعداد بحثي العديد من الصعوبات أهمها:

تشعب الموضوع وكثرة عناصره، حيث كل جزء فيه هو موضوع مستقل بالإضافة إلى ضيق الوقت، لكن حاولت قدر المستطاع الإلمام بأهم العناصر للإجابة على الإشكالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للسياسية النقدية

وتأثيرها على الاقتصاد

تمهيد

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحد من هذه الظواهر.

ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر.

ومن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نبين السياسة النقدية من خلال المنظور الاقتصادي، وإلى مفهوم السياسة النقدية، كما سنتطرق إلى الأدوات المباشرة والغير المباشرة التي يطبقها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك ثم في الأخير سنتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها، والعلاقة بين السياسة المالية والنقدية، إضافة إلى استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، ونظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم والديناميكية الكبيرة التي لم تأتي من العدم بل من تجربة طويلة سبقتها أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة لمعالجة هذه الأزمات، وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

بعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان، حيث تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية ومن بينها:

عرفها الاقتصادي " G.L.Bash " بأنها: " ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية ".[1]

وتعرف على أنه: "هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي".

تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية".[2]

---

[1]– صالح مفتاح: "**النقود والسياسة النقدية**"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 98.

[2]– بلعزوز بن على: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 112.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية: بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام والتعليمات والقوانين والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو الامتصاص بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي والخارجي لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوي الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في مدة زمنية معينة، ولهذا فالسياسة النقدية متعلقة بالنقد نفسه والجهاز النقدي ككل خاصة الجهاز المصرفي منه.

وبسياسة الائتمان، أي كل ما يتعلق بسيولة الجهاز المصرفي وغير الجهاز المصرفي بتنظيم عمليات الإصدار والرقابة على الائتمان وكيفية استخدامها بشكل يتلاءم مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة.

تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين فالأول يسمى بالمعنى الضيق والذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة والثاني يسمى المعنى الواسع فيعني أنها تشمل على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العمومي.

المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال مدارس الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: السياسة النقدية من المنظور الكلاسيكي:

يستمد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا في القرن 19 وأوائل القرن 20 أسسه من فلسفة النظام الرأسمالي الحر و تتمثل في:[1]

- **مبدأ الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه و حرية التملك والعمل لن يحقق منفعته و مصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- **مبدأ عدم تدخل الدولة:** إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، لذا يجب أن يقتصر مجالها إلا في نطاق المهام التقليدية كالدفاع والأمن وتنظيم القضاء

[1]– بلعزوز بن على: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ص 8-10.

والقيام بالمشاريع العامة ذات النفع العام، ولهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة النقدية محايدة.

- **مبدأ الملكية الخاصة:** إن الملكية الفردية هي أحد أركان الفكر الاقتصادي الليبرالي لأن لإيمان الفرد بالملكية الخاصة بجعله يسعي و بصورة مستمرة إلى تحقيق أقصي منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجاته ومن ثم تحقيق أقصى منفعة للمجتمع.
- **مبدأ المنافسة التامة:** إن المنافسة غير المقيدة تمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تحقيق أقصى إشباع للمستهلكين وبأقل التكاليف، وطالما أن الربح هو المحرك الأساسي فإنه يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم لتعظيم أرباحهم وهذا يعود إيجابا على رفاهية المجتمع.
- **مبدأ سيادة قانون السوق:** يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق وأن جهاز السوق أو آلية الأسعار هو القوة الحقيقية التي تعالج الاختلال وتوجيه النشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، بافتراض حالة التشغيل الكامل وإذا ما حدث اختلال فإنه يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد، يستند الكلاسيك في ذلك على قانون ساي (قانون المنافذ) الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي يستحيل وجود فائض، كما أيضا يستحيل وجود حالة عامة من البطالة.
- **مبدأ الربح:** في نظر الكلاسيك يعتبر الربح هو أفضل حافز على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي وأن تعظيمه من شأنه أن يرفع من الإنتاجية ويزيد في إبداع المبدعين مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والرقي الاقتصادي.
- **مبدأ حيادية النقود:** وهذا يعني أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل ولا تغير التوازن في الاقتصاد مادام حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية، لذلك فهي ليست إذا إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك.
- **مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:** في هذا المبدأ يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا زادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار، إذا فإن الفائدة في نظر التقليدين هي جزاء الادخار أو ثمن الاستثمار.

1- تأثير السياسة النقدية من منظور كمية النقود:[1]

أ- ثبات حجم المعاملات: تقوم هذه النظرية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، والنقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة فهي محايدة في الاقتصاد، إذ يعد حجم المعاملات وفق هذه النظرية بمثابة متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة، وبين هذه العوامل المحددة لحجم المعاملات (الموارد والبشرية، حجم الأوراق المالية المصدرة ومعدل درجة سيولتها)، ويمثل هذا الفرض أحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي.

ب- ثبات سرعة دوران النقود(V): يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة واحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة، تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود بتعبير آخر افتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها (درجة كثافة السكان، درجة نمو الأسواق النقدية والمالية، درجة سرعة الاتصال والنقل للأفراد، عادات المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك).

ج- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، وأي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P) وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة دوران(V)، إن النظرية ترى أن نظرية كمية النقود دالة، كمية النقود متغير مستقل، والمستوى العام للأسعار متغير تابع والعلاقة بين هذين المتغيرين (PM) تعد ذات اتجاه واحد M. P.

2- السياسة النقدية:

ظهرت النظرية بصيغتان صيغة فيشر (صيغة دوران المعاملات) والثانية صيغة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج):

[1]- بلعزوز بن على: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ص 10-12.

أ- **معادلة التبادل (صيغة سرعة دوران المعاملات):** تعتبر هذه المعادلة حجر الزاوية في نظرية كمية النقود وقد صاغها فيشر على الشكل التالي:[1]

$$mv = p * t$$

حيث أن:

m : متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة.

v: سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة.

p: مستوى العام للأسعار.

t: إجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة.

إن معادلة التبادل تحتوي على طرفان أحدهما يعبر عن الجانب النقدي (mv) عرض نقد والآخر يعبر عن الجانب الحقيقي السلعي (pt) ولأن طرفا المعادلة يعبران عن نفس شيء فإنها تسمى (متطابقة) كونها تقر حقيقة واقعة هي أن مجموع قيم عمليات التبادل(pt) خلال فترة زمنية معينة والذي يمثل الطلب الكلي للنقود أو القيمة النقدية للسلع المشتراة خلال فترة معينة تساوي مجموع المبالغ النقدية المستخدمة في تسوية عمليات التبادل (mv) بمعنى أن كمية النقود المعروضة تساوي كمية النقود المطلوبة ومنه فإن مستوى العام للأسعار (p) هو:

$$P = \frac{mv}{t}$$

ب-معادلة الأرصدة النقدية (صيغة كامبردج):[2] يرى مارشال أن معادلة التبادل لا تكشف عن العوامل الأصلية التي تحكم سرعة الدوران، وأن بيان هذه العوامل يستدعي البحث عن الأسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بنسبة من مواردهم في صورة نقدية سائلة فالواقع أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار لا يحدث بطريقة كمية مباشرة مثلما افترض فيشر إذ أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار إنما يتم عن طريقة التأثير في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم صورة النقد السائل.

---

[1]- د محمد ضيف الله القطايري: "**دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**"، ط1، عمان، دار عيداء للنشر والتوزيع، 2009، ص 40-41.

[2]- د. لحلو موسى بوخاري: "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** "، ط1، بيروت، لبنان، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، 2010 ص 43-44.

تقترب صيغة كمبردج للطلب على النقود من سلوك الاختيار الاقتصادي الذي يتسم به التعامل مع كل السلع والخدمات والأصول الاقتصادية فالأفراد يتسلمون دخولهم النقدية في بداية الشهر ثم ينفقون مدفوعاتهم بشكل مستمر على السلع والخدمات التي يقومون بشرائها وإذا تماثل الأفراد تصرفاتهم الاتفاقية فإن الطلب على النقود (لغرض المعملات) سيمثله نسبة (k) من إجمالي الدخل النقدي و تعرف باسم التفضيل النقدي في الاقتصاد أي أن:

$$\mathbf{M^d = K * P}$$

حيث أن:

M^d: الطلب على النقود

K: نسبة التفضيل النقدي.

P: متوسط أسعار السلع النهائية.

V: الدخل الحقيقي.

وبمقارنة الصيغة الأخيرة الدخلية بصيغة المبادلات لفيشر نجد أن نسبة التفضيل النقدي باعتبارها مقلوب سرعة الدوران النقدية على اعتبار أن كل من النسبتين تعبر عن العلاقة بين التغير في كمية النقود والتغير في مستوى أسعار ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى الصيغة الدخلية على اعتبار أن نسبة التفضيل النقدي دالة في مجموعة من العوامل التي تحدد السلوك الاقتصادي، في صيغة كمبردج تطلب النقود لغرض أداء المعاملات ولغرض التحوط والأمان في مقابلة السيولة المطلوبة الطارئة، وهو ما يشير ضمنيا إلى الطلب على النقود (M^d) و الدخل الاسمي (py) بعلاقة مستقرة تسمح بالتنبؤ بسلوك دالة الطلب على النقود.

3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود:

من أهم هذه الانتقادات التي وجهة لهذه النظرية هي:

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار، إذ أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود قد تكون حقيقية[1]، كما أن العلاقة ليست مباشرة أو تناسبية و ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، لذا يعبر بعض الاقتصاديين أن مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج هي

[1]- محي الدين الغريب: " **اقتصاديات النشود والبنوك**"، د.ط، القاهرة، دار الهناء للطباعة، 1971، ص 70.

العوامل الفعالة وأن كمية النقود تابعة لها[1]، وافتراض حيادية النقود ترتب عنه ازدواجية في التحليل الكلاسيكي والتي تتضح في تفسير تغيرات مستوى العام الأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة وتفسير تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية و ليس النقدية.

– عدم واقية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، إذ يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو توقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات، كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج، فيمكن أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل.[2]

الفرع الثاني: السياسة النقدية من المنظور الكينزي:

إن النظرية الكلاسيكية ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929–1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية أين وقف أمامها الفكر الكلاسيكي عاجزا كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته وبذلك بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية وأدواتها في مواجهة تلك الأزمة، ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي جون مينارد كينز التي حول الفكر الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي والتشغيل والدخل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

أولا: فرضيات التحليل الكنزي:

يعتمد التحليل الكينزي على الفرضيات التالية:[3]

–وجه كينز اهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات والمضاربة والاحتياط.

---

[1]– عقيل جاسم عبد الله: **النقود والمصارف**، ط2، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص 83.

[2]– ناظم محمد نوري الشمري: "**النقود والمصارف**"، د.ط، العراق، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة موصل، 1995، ص 196.

[3]– بلعزوز بن على: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ص 32.

– قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، وأخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية، ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج و التشغيل والدخل.

– جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كل منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.

– اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول حجم التشغيل الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.

– رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل و يتحقق التوازن للدخل الوطني.

– اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين:[1] الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية أما الثانية على كفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

–سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية لا يقرر من قبل الادخار والاستثمار، وإنما من قبل عرض النقود والطلب عليها فحسب وجهة نظر كينز فإن تحليل الدخل والإنفاق يدور حول قرارين هما: العائلات تختار بين إنفاق الدخل وادخاره، قرارات الشركة الأعمال بخصوص مستوى الإنفاق والاستثمار.[2]

إن كينز قسم الطلب على النقود إلى:

- **دافع المعاملات:** يقصد به رغبة الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لمواجهة معاملتهم اليومية الجارية مثل شراء المواد الغذائية بالنسبة للأفراد ودفع الأجور العمال وشراء

[1]– عقيل جاسم عبد الله: **النقود والمصارف**، ص 113.

[2]– العزازي حسيبة: "**دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 سنة 2010–2011، ص 03.

المواد الأولية بالنسبة للمشروعات وأسباب الاحتفاظ بالنقود ناتج من وجود فترة زمنية بين حصول الأفراد على أجورهم وإنفاقهم لهذا الأجر، أو بين مداخيل المشروعات من مبيعات وإنفاقهم لهذا الدخل، ويعتبر هذا النوع من الطلب أقوى دافع لأنه يحفز العناصر الاقتصادية على الاحتفاظ بالنقود ويتوقف هذا النوع من الطلب على عامل الدخل أي هو دالة تابعة للدخل وتم استبداد تأثير الفائدة تأثيرها ضعيف في هذه الحالة، وعليه يمكن صياغة دالة الطلب على النحو التالي:

$$L_1 = F(y) = k_1 y$$

حيث أن:

L_1: الطلب على النقود الدافع المعاملات.

k_1: نسبة من الدخل المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية

y:الدخل الوطني.

العلاقة بين الطرفين طردية فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة نسبية مماثلة في الطلب على النقود.

- **دافع الاحتياط:** تعني النقود تطلب لمواجهة المدفوعات المستقبلية الطارئة والفرص الغير المتوقعة مثل المرض والبطالة، الاستفادة من انخفاض الأسعار التي قد تحدث بالنسبة للأفراد ومواجهة الطوارئ مما يلزمها القيام بنفقات أخرى مثل الاستفادة من عقد صفقات رابحة متعلقة بالإنتاج بالنسبة للمشروعات، ويعتبر مستوى الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود بدافع الاحتياط، إلى جانب محددات أخرى مثل طبيعة الفرد والظروف المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، وكذلك درجة تطور تنظيم سوق الأوراق المالية لكن هذه العوامل بطيئة التغيير في الأجل القصير ومنه فإن الطلب على النقود هو دالة تابعة للدخل.
- **دافع المضاربة:** يقصد بالمضاربة بيع وشراء الأوراق المالية في أسواق المال، لتحقيق الربح الذي ينتج من الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها، ويعتمد الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بظروف سوق الأوراق المالية، وبناءا على ذلك يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية السائلة للاستفادة من التغيرات المتوقعة في الأسعار حتى يتمكنوا من تحقيق الأرباح في فترة قصيرة، ويتوقف هذا النوع من الطلب على التوقعات المستقبلية المتعلقة بارتفاع

وانخفاض الأسعار فإذا كانت قيمة السندات مرتفعة حاليا فسيبادر الأفراد إلى بيع ما لديهم من سندات للاحتفاظ بثمنها في صورة نقود سائلة، حتى لا يضطر لبيعها بخسارة مستقبلا عند انخفاض أسعارها، أما إذا كانت قيمة السندات منخفضة حاليا ويتوقع الأفراد ارتفاع أسعارها مستقبلا فيدفعهم هذا لشراء المزيد من السندات أو يتوجهون للاقتراض من السوق لشراء سندات جديدة بغرض بيعها مستقبلا وتحقيق الأرباح المتوقعة.

ومنه يرى كينز بأن النقود المحتفظ بها ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة السائد في السوق، فعند ارتفاع معدلات الفائدة تنخفض كمية النقود المحتفظ بها بدافع المضاربة، وعند انخفاض معدلات الفائدة ترتفع كمية النقود المحتفظ بها، وأن هذا النوع من الطلب يتضمن الاختيار بين النقود والأوراق المالية فقط كأشكال بديلة للاحتفاظ بالثروة وهذا حسب كينز ولم يتطرق للأشكال الأخرى للثروة وبهذه الطريقة ربط كينز بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة.

- **الطلب الكلي للنقود:** يتحدد الطلب الكلي على النقود بالمحصلة النهائية للآثار التي تتركها الدوافع الثلاثة على زيادة الطلب النهائي للنقود، فقد رأينا أن الطلب على النقود لدافع المعاملات والاحتياط يرتبط بأهمية الدخل ارتباطا طرديا بينما الطلب على النقود لدافع المضاربة هو مرتبط بسعر الفائدة ارتباطا عكسيا، ومنه نستنتج أن السياسة النقدية في الفكر الكينزي ليست محايدة، وأن النقود أكبر من أن تكون حجابا لتحديد القيم النقدية (الأسعار) ولن يقتصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار فقط بل آثارها إيجابية على مستوى الدخل والتوظيف.

ثانيا: الانتقادات الموجهة النظرية النقدية الكينزية:

تعرضت النظرية النقدية الكينزية لانتقادات عديدة يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

– إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر وفي مقدمتها الدخل،[1] وأن ظاهرة مصيدة هي حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية، وأن الطلب على السيولة، النقود لغرض المضاربة مبني

[1]– ناظم محمد نوري الشمري: "**النقود والمصارف**"، ص 238.

على افتراض الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل بالشكل النقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا هي توزيع الثروة ما بين النقود والسندات من خلال الاختيار بين المضاربة في توزيع ثرواتهم بين النقود والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمخاطر.[1]

– اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل وإهماله لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة وخاصة في أسواق الائتمان المصرفي، مما يجعل النظرية الكينزية ستاتيكية، كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة زمنية معينة من الزمن دون الاهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

– يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود، لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات الفائدة على أساس أن الأفراد إذا توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود للأغراض الثلاثة.

ويفضلون شراء السلع بدل السندات وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار، الفائدة لأن والطلب الجديد لم يقابل بخلق نقود جديدة.[2]

الفرع الثالث: السياسة النقدية من المنظور الفكر الحديث (النقديون):

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة و أخرى والتي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير (1932–1929) ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم

[1]– عبد المنعم السيد على: نزار سعد الدين العيسى، "**النقود والمصارف والأسواق المالية**"، عمان، دار الحامد، 2004، ص 251.

[2]– إكن لوليس: "**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000–2009**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010–2011، ص 22.

يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنبا إلى جنب، وعليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التي يتزعمها التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمي مدرسة شيكاغو والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات، الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم.[1]

من أهم الأفكار التي جاءت بها هذا النظرية ما يلي:[2]

- الحرية الاقتصادية وحصر دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة العرض فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بطلب على النقود.
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم.
- وجود معدل طبيعي للبطالة.

لقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى، والتي تعتمد أولا على الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثانيا على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى، وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفتها أصل من الأصول المالية كما يلي:

$$M/P = f\,(y,\ r_1 - r_0,\ r_2 - r_0,\ n - r_0).$$

- M/P: الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

[1]- صبحي تادريسة قرصة: "**النقود والبنوك**"، القاهرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1986، ص 301.

[2]- بوزعرور عمار: "**السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 100-102.

Y: الدخل الدائم، وقد استخدمه فريدمان نيابة عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل على الدخل، ويرتبط الدخل على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

– حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط وهي النقود والسندات والأسهم حيث r_0 يمثل العائد المتوقع على النقود والذي يعتبر كسعر الفائدة (i)، r_1 يمثل العائد المتوقع على السندات، r_2 يمثل العائد المتوقع على الأسهم و يعتمد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود (الفرق بين العائدين) ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود زادت التكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

– يمثل $n-r_0$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود حيث **n** يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر إيرادا ماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود، فينخفض الطلب على النقود و يزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق إيراد عالي عند ارتفاع أسعاره.

– أضاف فريدمان متغيرا آخرا لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية ويكون العمل هو المصدر الرئيسي للدخل، تزداد الحاجة للاحتفاظ بأرصدة النقدية أكبر نظرا لعدم وجود ثروة مادية يمكن تحويلها إلى نقود عند الحاجة، غير أن هذا العنصر لم يعطيه أهمية كبيرة وبالتالي لم يظهر في المعادلة، لقد أعطى النقديون أهمية أكبر لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية على الرغم ما قدموه من إسهامات في الطلب على النقود، حيث يعتبرون أن عرض النقود لابد وأن يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور السلطات النقدية في رقابتها على كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد، باعتبارها العامل المحدد للنشاط الاقتصادي لذلك يرى النقديون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو.

1-الانتقادات الموجهة لنظرية الفكر الحديث (النقديون):

أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية تمثلت في:[1]

- إن اعتبار للسياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائما الإنفاقات الخاصة لكنهم لو يتوصلوا لإيجاده، إذ أنه العكس من ذلك تشير المعطيات إلى أن الإنفاق سواء في القطاع الأسر أو في قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع ارتفاع الإنفاق العام، غير أن استبعاد الإنفاق الخاص لا يمكن أن يحصل إلا في الاقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل.

- عدم واقعية افتراض استقرار دالة الطلب على النقود وهذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد، فعندما يقدم الجمهور على تحويل النقد الذي بحوزته إلى أصول مالية، لكي يفعل العكس على الفور فلا توجد عندها أية وسيلة للحفاظ على عرض منتظم للنقد.

-إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة اعتبره عامل ثانوي، باعتبار أن سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات.

وعند صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعرضت إلى العديد من الصعوبات من بينها:

- اعتمادها على العديد من المتغيرات والتي يصعب حسابها كعائد رأس المال البشري، والأذواق.
- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي.
- تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، وبذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة والمفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحثة.

الفرع الرابع: السياسة النقدية من المنظور مدرسة التوقعات:

جاءت هذا النظرية بعد نظرية الفكر الحديث لفريدمان، ومن أهم روادها:[2]

John Muth, Robert Lucas , Robert Barro, N.Wallace, Tomas Sargent

---

[1]- إكن لوليس: "**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**"، ص 34.

[2]- بنابي فتيحة: "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية لمخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009-2008، ص 94-96.

قد انصب اهتمامهم على بشكل خاص على نظرية التوقعات العقلانية وتفسير التغيرات فيما يخص الدخل الإجمالي، التضخم والبطالة.

أولا: فرضيات التي جاءت بها المدرسة التوقعات:

قامت على عدة فرضيات من بينها:

- الاقتصاد الخاص يكون أساسا مستقر، ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي وقصر فترات الانكماش وضعفها.
- الأعوان الاقتصاديون تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية والتصرفات المحتملة لواضعي السياسات، ويكون سلوك هؤلاء الأعوان عقلاني.
- حيادية النقود حيث أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.
- السياسة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار تكون غير فعالة، في السياسات المالية التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد القومي سيترتب عليها زيادة في معدلات التضخم ولن يكون لها أثر على الإنتاج والتوظيف، لأن توقعات الأعوان الاقتصاديين تكون عقلانية.
- الأجل الطويل يساوي الأجل القصير، وبالتالي منحنى العرض الكلي عبارة عن خط مستقيم موازي للمحور الرأسي
- لا توجد مفاضلة بين التضخم و البطالة على عكس ما يعتقد النقديون.
- يجب أن يكون للحكومة دورا نسبيا وبسيطا في رسم السياسة الاقتصادية.

ثانيا: تفصيل نظرية التوقعات العقلانية (الرشيدة):

يفترض الكلاسيكيون الجدد أن توقعات الأعوان الاقتصادية تكون رشيدة، أي أنها مبنية على الاستعمال الأفضل لجميع المعلومات المتوفرة، وهنا توجد نظريتين: النظرة القوية (Version forte) وهي استعمال المعلومات كأنه هناك علم بنظرية اقتصادية صحيحة، أي عدم احتمال الخطأ أو لديها أقل انحراف، والنظرة الضعيفة (Version faible) وهي استعمال المعلومات أحسن استعمال مع احتمال الخطأ في حالة المعلومات الخاطئة، وتعتبر التوقعات الرشيدة أداة قوية لتحليل السلوك.

وتؤدي التوقعات العقلانية دورا هاما في النشاط الاقتصادي خاصة في المجالات التالية:[1]

– الطلب على الأصول و تحديد أسعار الفائدة، حيث أن التوقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل وبالتالي تحديد أسعار الفائدة.

– خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين والبنوك فقرارات المودعين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود تتوقف على توقعاتهم بخصوص العائد النسبي لكل من الأصول، وقرارات البنوك فيما يخص الاحتياطي والاقتراض من البنك المركزي تتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي يحصلون عليه من القروض.

– توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم وأوضاع الاقتصاد، تؤثر على الأهداف التي يسيطر عليها فيما يخص السياسة النقدية، فمثلا إذا توقع البنك المركزي مستوى التضخم مرتفع فإنه يسيطر هدف التخفيض في هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل، كما أنه إذا توقع انخفاض مستوى الاستثمار يكون هدفه الرفع في هذا المستوى، فيقوم مثلا لتحقيق هذا الهدف باستعمال إجراءات وأدوات السياسة النقدية لإبقاء معدل الفائدة منخفض إلى حد ما، كما تؤثر توقعات البنك المركزي فيما يخص أسعار الفائدة في تحديد الطريقة المستخدمة لإدارة عرض النقود، فإذا كانت توقعاته هي انخفاض معدلات الفائدة في المستقبل عن المعدل المسطر فإنه يقوم بتقليل عرض النقود من خلال مختلف سياساته، كرفع من الاحتياطي القانوني للبنوك أو استعمال سياسة السوق المفتوحة ببيع سندات الجمهور وغيرها، وفي حالة العكس أي توقعاته ارتفاع معدل الفائدة فإنه يقوم بزيادة العرض النقدي من خلال مختلف السياسات المذكورة سابقا (تخفيض الاحتياطي القانوني للبنوك، شراء سندات من خلال السوق المفتوحة) لإبقائه عند المعدل المسطر.

– العائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطلب على النقود فإذا كانت التوقعات العقلانية للعائد على النقود أكبر من العائد على السندات مثلا كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند، فهنا يكون الطلب على النقود مرتفعا.

[1]– بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**"، ص 95.

– العرض الكلي والتضخم حيث أن توقعات العمال عن التضخم والاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على موضع منحنى العرض الكلي وعلى مستوى الأجور، فإذا توقع العمال ارتفاع مستوى التضخم فإنهم يطالبون بزيادة الأجور.

يوافق الكلاسيكيون الجدد على فكرة معدل البطالة الطبيعي التي جاءت في التحليل النقدوي لكن يختلفون عنهم في:

– سوق العمل يكون دائما متوازن عند مستوى معدل بطالة طبيعي (U) ولا يمكن أن يرتفع لأن التوقعات عقلانية.

– لا يوجد تحكيم بين البطالة و التضخم لا على المدى القصير ولا على المدى الطويل، حيث أن كل السياسات الاقتصادية تتجه نحو تخفيض معدل البطالة بصورة مباشرة وعقلانية التوقع.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لمدرسة التوقعات:

قد واجهة نظرية التوقعات العقلانية عدة انتقادات من بينها:[1]

– عدم واقعية المرونة الكبيرة للأسعار والأجور.

– لا وجود لبعد النظر لدى الجمهور الذي تفترضه هذه النظرية.

المطلب الثالث: قنوات و اتجاهات السياسة النقدية

الفرع الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تتمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول للأهداف النهائية وتنحصر هذه القنوات في أربعة نقاط وهي:[2]

أولا: قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي (مع فرض النظرية الكينزية لتجميد الأسعار في الأجل القصير) فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأس المال (أي معدلات الاقتراض) ويعد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق العائلات بالنسبة لسعر

[1]– بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**"، ص 96.

[2]– عبد المجيد قدتي: "**مدخل إلى الاقتصاديات الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ص 77.

الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي على السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.

ثانيا: قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحليين والأجانب، وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأس المال الأجنبي الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي.

ثالثا: قناة أسعار السندات المالية: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قانتين رئيسيتين هما: قناة توبين الاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

❖ **قناة توبين للاستثمار:** عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه الخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وذلك ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيدها والتي ينتج عنها انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر التوبين للاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

❖ **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنها انخفاض قيمة الثروة لدي الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي الخام.

رابعا: قناة الائتمان: تنقسم قناة الائتمان إلى قناتين هما قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانيات المؤسسات.

❖ **قناة الإقراض المصرفي:** ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد من النمو باعتبار فئة من المؤسسات الصغيرة تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض وعليه فهي تأثر بشكل خاص بالانخفاض في الائتمان المصرفي.

❖ **قناة ميزانية المؤسسات:** تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية، وهي مخاطرة التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية، إذ انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي لانخفاض التدفق النقدي للمؤسسات وهذا ما يزيد من مخاطر اقرضها مم يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية:

للسياسة النقدية اتجاهين أساسيان وتحديد أيها أنسب للدولة مرهون بالوضعية الاقتصادية لها، هذا في الحالة العادية أما في حالة الأزمات فهو يتحدد وفق نوع المشكلة وظروفها المحيطة وهذين الاتجاهين هما:[1]

❖ **الاتجاه التوسعي:** إن الهدف من هذا الاتجاه وزيادة النشاط الاقتصادي لذلك فمن المرفوض إن تتجه كل من وسائل الدفع والتغير في قيمة النقود نحو تحقيق ذلك، حيث يتم

[1]– عبد المجيد قدتي: "**مدخل إلى الاقتصاديات الكلية**"، ص 77.

توجيه كل من حجم وسائل الدفع نحو التوسع بتشجيع الائتمان وتخفيض معدل الفائدة وبذلك يرتفع حجم الاستثمار وزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

❖ **الاتجاه الانكماشي:** إن وجود معدل التضخم مرتفع (الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار) تقابلها المطالبة لرفع الأجور، وبذلك تسعى السلطات النقدية لتغير الائتمان والإقراض من أجل تثبيت الأجور والأسعار، كما تقوم برفع أسعار الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والتقليل من حجم الاستهلاك.

المبحث الثاني: الأدوات والأهداف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تطورت وتكاملت مع تازمن، وهذه الأدوات إما كمية أو كيفية، وتهدف بشكل أساسي إلى التأثير في حجم الائتمان أو التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى:

- **أدوات كمية:** الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.
- **أدوات كيفية:** وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر.

أولا الأدوات الكمية:

1- **تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم:** تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد.

سعر البنك: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأدوات الحكومية للمصارف التجارية ويمثل أيضا سعر الفائدة غلى القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية[1]

ولكي نلقي الضوء على طبيعة وأهمية هذه الوسيلة نفترض أن المصرف المركزي قد تجمعت لديه البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه، وقد بدأت بوادر التضخم النقدي في الظهور، فإن المصرف المركزي سيقرر رفع سعر البنك أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للمصارف التجارية وبالتالي سينخفض مستوى اقتراض المصارف التجارية منه.

[1]- http7//www.cba. edu. Kw/malomar/ ch- last- mac- doc

وسيرفع مستوى الفائدة لظهور المتعاملين وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التقليل من الاقتراض والخصم من المصارف التجارية.

وعلى العكس تماما إذا ما أراد المصرف المركزي توسيع حجم الائتمان المقدم للمصارف التجارية وبالتالي يزداد الائتمان للجمهور، وتتوسع عمليات الائتمان.

والشكل(1) يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم الائتمان مع ثبات العوامل الأخرى، لنفرض أن المصارف التجارية قد رفعت سعر الفائدة من 007 إلى 009 نتيجة لرفع البنك سعره بمقدار002 فإن هذا الإجراء سيخفف حجم الائتمان من x_2 إلى x_1 أي بمقدار $x_1 - x_2$ والشكل البياني رقم (1).

منحنى البياني رقم (01): يوضح العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان

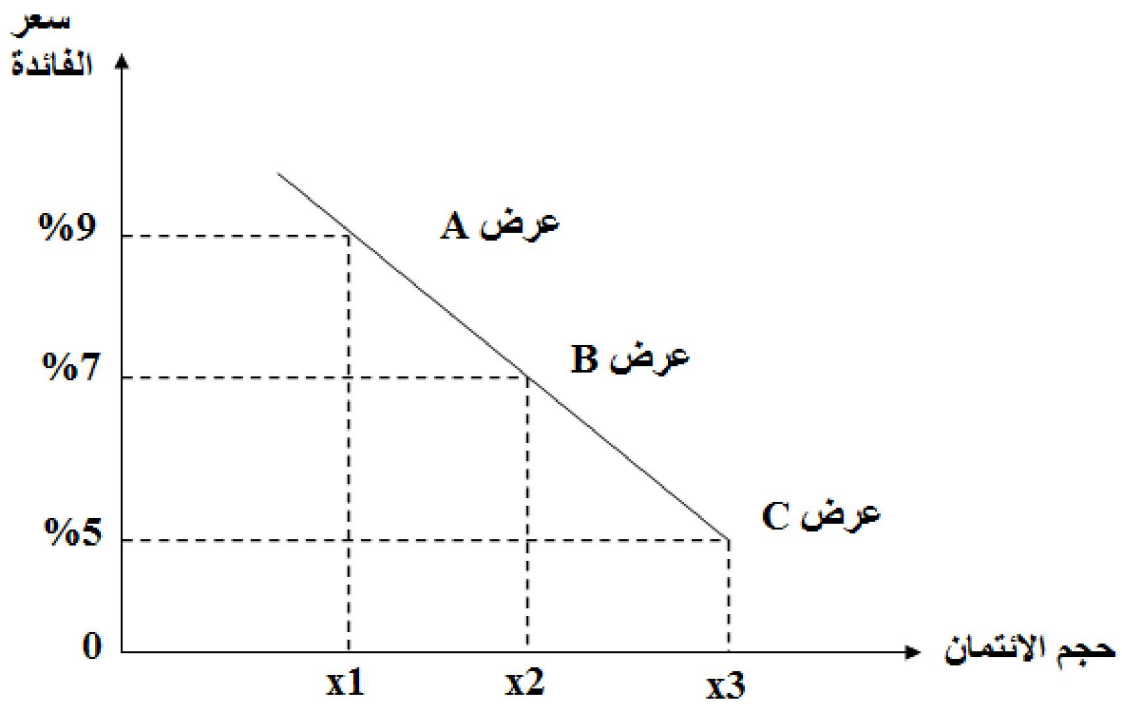

المصدر: هيفاء غدير: **أدوات السياسة النقدية وآلية عملها**، ص 41.

أما العملية المعاكسة وهي قيام المصارف التجارية بتخفيض سعر الفائدة من 7% إلى 5% نتيجة لتخفيض سعر البنك بمقدار2، فإن هذا الإجراء005 سيزيد من حجم الائتمان من ox2 إلى ox3 أي بمقدار x2 x3

الحالة السابقة هي حالة عامة، ولكن في الواقع غالبا ما يصادف ما يخالف ذلك، ففي الحالة السابقة تم تثبيت منحنى الطلب على الائتمان، بينما يلاحظ في الواقع العملي أن منحنى الطلب على الائتمان يتوقف على عدة عوامل خارجية واقتصادية واجتماعية.

أخيرا يمكن القول: إن درجة فعالية سياسة سعر إعادة الخصم تتوقف على الظروف الآتية:[1]

1. مدى اتساع السوق النقدية وخاصة سوق الخصم.
2. مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من انواع النشاط الاقتصادي.
3. حالة النشاط الاقتصادي بشكل عام وانواع النشاط التي تمولها المصارف بشكل خاص.
4. مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية وعلى درجة العلاقة بينهما.

2- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الاوراق المالية بصيغة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة يهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مثل الأوراق المالية ذات القيم المضمونة أو أوراق الرهن العقاري، سندات الانتاج الصناعي، سندات تاقرض العام، وتعد سياسة السوق المفتوحة من اهم ادوات السياسة النقدية في اقتصاد السوق، فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها بان تحقق العملة الوطنية او تمتصها في الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء النقدية.[2]

ويلاحظ وجود حالتين في عمليات السوق المفتوحة.

---

[1]- علواني زياد، **نقود ومصارف**، منشورات جامعة حلب، 1982، ص 173.

[2]- سيحل باري، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 251.

❖ **الحالة الأولى:** عندما يدخل البنك المركزي بصفته مشتريا للأوراق المالية والسندات الحكومية من الأفراد والمصارف التجارية ويوضح الشكل(2) هذه الحالة:

المنحنى البياني رقم (02): يوضح العلاقة بين البنك المركزي والسوق المفتوحة بصفته مشتريا للأوراق المالية

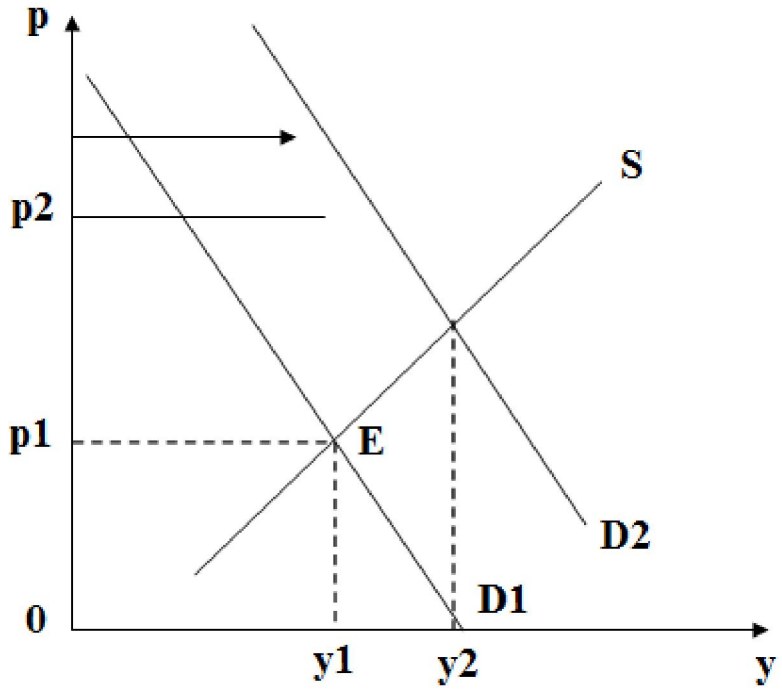

المصدر: علواني زياد: **نقود ومصارف**، حلب، منشورات جامعة حلب، ص 173.

بمجرد دخول البنك المركزي إلى السوق لشراء قسم من هذه الأوراق المالية المعروضة سينتقل منحنى الطلب إلى اليمين والأعلى إلى d_2 لزيادة الطلب على الأوراق المالية، وبالتالي سيكون البنك قد اشترى الكمية (y_1 y_2) وبالسعر op2

وبهذه العملية وعند ثبات سعر الفائدة الأسمى، فّإن أسعار الفوائد ستنخفض في السوق المفتوحة لأنه كلما ازدادت الكمية المباعة من الأوراق المالية سينخفض العوائد منها أي ينخفض سعر الفائدة الذي يكسبه أصحاب السندات وهذا يعني ان كمية النقد في التداول خارج رصيد البنك المركزي ولحساب البنوك التجارية والأفراد الاقتصاديين قد زادت عما كانت عليه (زيادة عرض النقد في التداول) نتيجة شراء البنك المركزي لهذه الأوراق المالية.

وقد يكون الهدف من زيادة عرض النقد في التداول هو تطبيق سياسة توسيعه لمواجهة حالة الكساد عن طريق طلب فعال في الاقتصاد على السلع والخدمات ومن ثم تزايد سرعة المعجل وبالتالي النمو الاقتصادي وزيادة الثروة القومية.

3- سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني:

وفقا لتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، فتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية، حيث تظهر صعوبة استخدام وسائل أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة وسياسة تغيير إعادة الخصم وذلك لضيق أسواق النقد والمال في هذه البلاد وعدم تطورها، أما بالنسبة لكيفية عملها و استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية فيتم كما يلي:

أ- يقوم المصرف المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان وذلك في حال التنبؤ بوجود تضخم مستقبلا،أو في حال تجاوز حجم الائتمان المستوى المرغوب فيه.[1]

ب-يقوم المصرف المركزي بزيادة حجم الائتمان عن طريق تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، من أجل زيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان لدى المصارف التجارية، وبالتالي زيادة حجم التبادل وتحريك وتأثير النمو الاقتصادي

من خلال الحالتين السابقتين يمكن القول: إن فاعلية هذه الوسيلة في مكافحة التضخم أكبر منها في مكافحة الركود لأنها في أوقات التضخم تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان، أما في أوقات الكساد فتساعد هذه الوسيلة على مجرد زيادة فائض الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية، ويمكن القول: إن فاعلية رفع نسب الاحتياطي تتوقف على ما لدى المصارف من فائض في احتياطها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

- **سياسة سعر الصرف:** إن عمل أداة سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملية المحلية

[1]- http7//www.cba. edu. Kw/malomar/ ch- last- mac- doc، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/06/01 على الساعة: 22:06.

التي ستزداد قيمتها المحلية وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الداخل كما سيرتفع مستوى الأسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وينخفض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ويزداد الاستيراد والطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود اقتصادي محلي ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- وبالتالي يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة، إذ إنه يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، ويمثل سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، لذلك تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم وبالتالي يمكن القول أن التغيير في سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في:

أ- حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

ب- الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي والكثير من الدول تولي سياسة الصرف أهمية خاصة ضمن سياستها النقدية، فقد تستخدمها الدول النامية كوسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى جانب سعر الفائدة.

ثانيا- الأدوات الكيفية:

1- سياسة الرقابة الكيفية على الائتمان:

يمارس المصرف المركزي هذه السياسة للتأثير في توزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية أو بين القطاعات الجغرافية، يقوم مثلا بزيادة حصة الزراعة والصناعة على حساب حصة التجارة، أو زيادة حصة المناطق النامية على حساب المناطق الأكثر تقدما، وقد تستخدم المصرف المركزي أغدوات كمية تساعده على تحقيق الرقابة على الائتمان مثل سياسة إعادة سعر الخصم، ودلك لتشجيع على شراء بعض الأوراق المالية التي تنتمي لقطاع معين دون غيرها، وإن أهم أدوات الرقابة الكيفية على الائتمان في الدول النامية تشمل ما يلي:

- تحديد حصص لائتمانية مختلفة الأنشطة الاقتصادية، كزيادة الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية وتخفيض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلا:
- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية مثلا.
- استخدام سعر الفائدة على الزراعة مقابل رفع سعر الفائدة على القطاع التجاري لتشجيع القطاع الأول.

2- التأثير والإغراء المعنوي:

تتمتع المصارف المركزية ولاسيما العريقة منها والتي لا تقوم بعمليات مصرفية تنافس بها المصارف العادية بمركز معنوي هام بين مجموعة المصارف العادية الأخرى، ولذلك تكون في مركز يمكنها من التأثير المعنوي في بقية المصارف التجارية والتضامن والتنسيق معها لتنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالتوسع في الائتمان أو الحد منه، وواضح أن مدى نجاح هذه الوسيلة يرتبط بعوامل مختلفة أهمها:

أ- الهيمنة المعنوية للمصرف المركزي على المصارف التجارية

ب- سيادة روح التعاون والتنسيق بين المصارف التجارية والمصرف المركزي.

3- ضبط الائتمان الاستهلاكي:

بموجب ذلك يتم تنظيم عرض الائتمان الاستهلاكي من خلال التأجير والشراء والبيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية، ويكون المبلغ ومدة القرض في هذه الحالة محددين مسبقا، ويساعد ذلك على الحد من التضخم

4- تقنين الائتمان:

يقوم البنك المركزي بتحديد مبلغ الائتمان الممنوح، ويتم ذلك من خلال وضع حد للمبلغ الائتماني المتاح لكل بنك تجاري، ويساعد ذلك في خفض الائتمان المصرفي للقطاعات التي لا تحتاجه.

5- تحديد متطلبات هامش الربح:

هامش الربح هو نسبة مبلغ القرض الذي لا يموله البنك، أو نسبة القرض الذي لا يموله البنك أو نسبة القرض الذي يجب على المقترض جمعه من أجل تمويل أهدافه، ويؤدي

أي تغيير في هامش الربح إلى تغيير في حجم القرض، وتستخدم هذه الطريقة لتشجيع توزيع الائتمان المصرفي على القطاعات التي تحتاجه ومنعه عن القطاعات غير الضرورية.

ثالثا: التعليمات المباشرة:[1]

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا الكمية منها والكيفية عدم تحقيق التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر، وخاصة في حالة البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية باستخدام الوسائل الكمية والكيفية، كذلك في حالة رغبة من البنك المركزي في زيادة فعاليتها، عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية والتي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيهه الائتمان والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي، هذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو وما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

1- الاقناع الأدبي:

حيث يقوم البنك المركزي باقناع البنوك التجارية بالاجراءات والتوجيهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، ويساعد ذلك في تقييد الائتمان خلال فترات التضخم.

2- التعليمات المباشرة:

في هذه الحالة يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية ومن خلال هذه التعليمات أو التوجيهات يمكن للبنك المركزي التحكم في الائتمان.

3- الإعلام:

[1]- درواسي مسعود: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 199- 2004**"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 205- 2006.ص 252، 254

حيث يقوم البنك المركزي بنشر تقارير مختلفة تعلن عن إيجابيات وسلبيات الأنظمة المتاحة ويمكن لهذه المعلومات أن تساعد البنوك التجارية على ترجيع العرض الائتماني إلى القطاعات الصحية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في:

أولا: تحقيق الاستقرار في الأسعار:

وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تفادي التضخم ومكافحته في نفس الوقت علاج حالة الكساد والركود الاقتصادي.

ثانيا: تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.

من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

رابعا: المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:

وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل وفي الاقتصاد القومي.

خامسا: مكافحة التقلبات الدورية:

من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني بهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج، التوظيف والدخل)، وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي، وذلك من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار.

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

لكي تحقق الدولة برامجها وتصل إلى تحقيق أهدافها التي من أجلها تستعمل العديد من السياسات الاقتصادية من بينها السياسة النقدية والسياسة المالية، وقد يكون مشكل استخدام أي منهما جدلا كبيرا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة milton friedman وأنصار السياسة المالية بزعامة كيترا، إلا أن هذا النقاش قد تجاوزه الزمن وتقرر أن كل السياستين مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأصبح النقاش الحديث كيف التنسيق بين السياستين حيث تؤثر السياسة المالية في سوق الإنتاج عن طريق أدواتها الرئيسية تتمثل في الضرائب والاتفاق الحكومي، بينما يكون مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وذلك عن طريق أدواتها الرئيسية المتمثلة في الإصدار النقدي (له أثر مباشر على عرض النقود القانونية)، عمليات السوق المفتوحة سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني[1] وتعمل السياستين المالية والنقدية استعمال أدواتها على التأثير على الطلب الكلي من خلال عدة قنوات، ففي حالة الاتفاق الحكومي تكون الزيادة الاتفاق من خلال التغيير في النفقات العمومية(g)، والذي يمثل تغييرا للناتج الداخلي الخام(pib)، وفي حالة تخفيض معدلات الضرائب (t) تكون هناك زيادة في الاتفاق الكلي مصدرها الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوى

[1]– سمير حسون: "**الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك**"، ط2، لبنان، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع، 2004، ص112.

الدخل، أما في حالة تغيير العرض النقدي فهذا يؤدي إلى تعيير معدل الفائدة (i)، هذا الأخير يؤثر على حجم الاستثمار.[1]

ونظرا لمدى فاعلية السياستين وأثرهما العميق على الاقتصاد، فإن التنسيق بينهما يصبح ضروري لأنهما يمكن أن تتعرضا مع بعضهما بصورة تضعفهما معا، مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، فمن الأفضل أن تكون السياستين النقدية والمالية تسيران في نفس الاتجاه وتكملان بعضهما نظرا لاختلاف بين طبيعة كل منها.

[1]– ضياء مجيد: **اقتصاديات النقود والبنوك**، القاهرة، مؤسسات شباب الجامعة، 2005، ص 199.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية

يمثل البنك المركزي الأداة الأساسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية باعتبار أن السياسة النقدية تمثل عنصرا أساسيا للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الأول: البنك المركزي واستقلاليته في تنفيذ السياسة النقدية

الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي

يعرف البنك المركزي بأنه البنك الذي تم تكليفه من قبل الدولة بواجب تنظيم حجم العملة والائتمان وهو أيضا بنك التسويات الدولية وإصدار العملة وتنظيم عرض النقود، والتحكم في أسعار الفائدة، ويقوم أيضا بتنظيم أنشطة جميع البنوك التجارية في أي بلد.

قام بعض خبراء الإدارة والاقتصاد بتحديد تعريف وظائف البنك المركزي بطرق مختلفة وهي كما يلي:

وفقا لما ذكره ساموبلسون Samuelson فإن لكل بنك مركزي وظيفة واحدة وهي أنه يقوم بالسيطرة على الاقتصاد وتوفير النقود والائتمان.

ووفقا لما ذكره فيراسميث Verasmith أن التعريف الأساسي للبنك المركزي هو النظام المصرفي الذي يكون فيه للبنك الواحد إما احتكار كامل وإما إصدار للسندات.

وفقا لكينيت Knet فإن البنك المركزي يمكن تعريفه بأنه المؤسسة التي تكون مسؤولة عن إدارة توسيع وتقليص حجم المال في الدولة لصالح الوضع الاقتصادي العام في ذلك البلد.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي:

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية:[1]

1.تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وما دامت هذه البنوك تعد إحدى أجهزة الحكومة فإن قراراتها يجب أن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

[1]– عقيل جاسم عبد الله: **النقود والمصارف**، ص 113.

2.يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد المالي لما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني وتعزيز الإنتاج والاستخدام وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد، كما أن البنك المركزي يمتلك من الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب بتنفيذها.

3.تمثل البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.

4.تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى ونادرا ما تتعامل مع الأفراد كما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني البلجيكي وبنك إيطاليا.

5.يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة.

6.يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد فيها (12) مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد، والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار.

الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي:

تتمثل وظائف البنك المركزي في:[1]

❖ **إصدار النقود القانونية:** يرتبط حق إصدار النقود القانونية بنشأة البنوك المركزية، هذه الأخيرة التي عرفت حتى بداية القرن العشرين باسم بنوك الإصدار، وتعطي الدولة حق إصدار الأوراق القانونية إلى البنك المركزي بعد التشاور مع الحكومة بتحديد حجم الإصدار النقدي بحيث يتناسب هذا الحجم بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي من أجل استقرار وثبات الأسعار والمحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وعلى حقوق الحائزين للوحدات النقدية.

[1]– عقيل جاسم عبد الله: **النقود والمصارف**، ص 113.

❖ **بنك الحكومة ومستشارها المالي:**

يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك الحكومة ومستشارها المالي وهو في ذلك يقدم لها الخدمات المصرفية عديدة أهمها:[1]

4- الاحتفاظ بودائع الحكومة وحساباتها لديه.

5- مباشرة المدفوعات الحكومية.

6- إصدار القروض الحكومية والقيام بخدماتها (خدمة الدين العام).

7- تقديم سلفة قصيرة الأجل للحكومة في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية وقروض استثنائية في حالات الضرورة الملحة كالحروب والأزمات.

8- تقديم النصح والمشورة الفنية للحكومة في شؤون النقد والائتمان وفي الشؤون الاقتصادية الأخرى.

9- إدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي والقيام بأعمال الرقابة على الصرف.

❖ **البنك المركزي "بنك البنوك"**: إن تواجد البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي يولد علاقة خاصة بينه وبين البنوك التجارية تتلخص في مجموعة من الالتزامات والحقوق المتبادلة بحيث:

- تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي، يعادل نسبة معينة من التزاماتها التي يحددها البنك بإرادته بقصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك.

- يلتزم البنك المركزي أدبيا وفنيا بتقديم وحدات النقد القانونية اللازمة لتحقيق السيولة لمواجهة المصارف في خلق نقود الودائع.

- البنك المركزي مكلف بالإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية، كما يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية من أجل تسوية الديون والحقوق عن طريق ما يسمى بالمقاصة.

[1]- عقيل جاسم عبد الله: **النقود والمصارف**، ص 120.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي

الفرع الأول: مفهوم الاستقلالية:

يقصد باستقلالية البنك تحرر متخذوا القرارات النقدية من النفوذ السياسي والحكومي المباشر على مزاولتهم السياسة النقدية وعدم ارتباط البنك المركزي بوزارة المالية أو السلطة التنفيذية، فيكون مؤسسة قائمة بذاتها تعمل بموجب قانونها، وتتولى السياسة النقدية بالكامل بما في ذلك اختيار الأدوات وكيفية إدارة العمليات لتحقيق الأهداف.[1]

وهناك من يلخص استقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:[2]

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية مؤسسية).
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات).
- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (استقلالية الشخصية)، ومكوثهم في أماكنهم لفترة طويلة نسبيا.

الفرع الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي:

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية:[3]

1. طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد.
2. الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك و الحكومة و البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة).
3. إمكانية إقصاء المحافظ.
4. مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.

---

[1]– أحمد إيريهي علي: **الاقتصاد النقدي**، دار الكتب، لبنان، 2015، ص 282.

[2]– بحوصي مجدود: **استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر، ص 93.

[3]– عبد المجيد قدتي: "**مدخل إلى الاقتصاديات الكلية**"، ص 96–97.

5. مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
6. الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
7. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
8. أهداف البنك المركزي (هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة).
9. مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة (للحكومة).
10. طبيعة القروض إلى يمكن منحها و شروطها.
11. حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

إن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض السياسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها، كذلك ترتبط هذه الفعالية بمدى التوفيق في الملائمة بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة وأدوات السياسة المالية من جهة أخرى.

الفرع الأول: العوامل التي تزيد من فاعلية السياسة النقدية:

هناك عدد من العوامل تستند إليها السياسة النقدية و التي تزيد من فعاليتها و أهم هذه العوامل هي كالتالي:[1]

- أن تهدف السياسة النقدية التأثير على الحجم المتاح من الائتمان، وعلى تكلفته وشروط منحه وليس وفقا لرغبات الحكومة أو رجال الأعمال من أجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
- أن تكون السياسة النقدية مباشرة و دقيقة و سهلة الفهم وغير مفصلة.

[1]- محمد مروان السمان وآخرون: "**التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**"، ط2، عمان، مكتبة دار الثقافة، 1998، ص 270-269

– أن لا تتأثر السلطة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض أدوات السياسة النقدية.

– أن تكون السياسة النقدية فورية وأن يتم تطبيق القاعدة الإجراء النقدي المناسب في الوقت المناسب.

– ينبع تدخل المصرف المركزي حالا ودون إبطاء أن يغير المصرف المركزي سياسته حالما تتغير الظروف و الأوضاع الاقتصادية و النقدية.

الفرع الثاني: فعالية الأدوات الغير مباشرة:

تعتمد فعالية السياسة النقدية بشكل عام على مدى فعالية أدواتها التي تتأثر بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومدى تدخل الحكومة في النشاطات المصرفية المختلفة.

❖ **فعالية سياسة سعر إعادة الخصم:** ليس المقصود من سياسة سعر الخصم التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقييد من حجم قروضها فحسب بل التأثير أيضا في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة فيما يتعلق منها بأسعار الفائدة السائدة أي ائتمان اقتراض رؤوس الأموال للمدة القصيرة، و فعالية هذه السياسة بصفة عامة تستدعي أن لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي فإذا فرض وكان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة لتمويل الذاتي أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على العائد المرتفع فإن سعر إعادة الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان، وحتى بالنسبة للبنوك التجارية كوحدات مستقلة فالاتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق مالية يفترض الحاجة إلى تمويل و نقص السيولة اللازمة لها فقد تتمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة وتستطيع مواردها الذاتية أن تغطي القروض الممنوحة، ومن مظاهر التناقض في هذا المجال، أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي.

❖ **فعالية سياسة السوق المفتوحة:** تتحدد فعالية السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن إرادة البنك المركزي

بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح، بل أن ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق من الشمول والسعة[1]، فإذا كانت سوق المال ضيقة كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفة اقتصاديا، فإن قيام البنك المركزي في هذه البلاد بعمليات البيع والشراء على نطاق كبير يخلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك وزعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق، ويتعين الإشارة إلى أن عمليات السوق المفتوحة لا تعتبر أداة رئيسية في مجال ضبط الائتمان لكنها أداة أو وسيلة مساعدة في هذا الصدد وتعتبر محدودية النجاح في كافة أوجه الدورة الاقتصادية ففي حالة الركود تحجم عادة البنوك التجارية عن استخدام ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من أرصدة نقدية ذلك لأن الزيادة في قيمة الائتمان لا تتوقف فقط على عرض الأرصدة المتاحة للائتمان، بل يتوقف كذلك على رغبة الجمهور من العملاء في طلب الائتمان، وعلى توقعاتهم من الأرباح المستقبلية لاسيما في حالة الكساد حيث يسود التشاؤم من مستقبل الأوضاع الاقتصادية بل إن رغبة البنوك التجارية في تقديم الائتمان في مثل هذه الظروف قد تكون ضعيفة للغاية وعدم التأكد الذي يحيط مستقبل تلك القروض ومن هنا لا تحقق هذه السياسة هدف تنشيط الائتمان في ظروف الكساد، أما في حالة الرواج الاقتصادي وحتى مع عرض البنك المركزي لأوراق مالية للبيع في حالة الرواج فإن البنوك التجارية قد لا تدخل مشترية إذا ما أحست أنه سيقلل من قدرتها على منح الائتمان ومن ثم فقدانها لفرصة تحقيق المزيد من الأرباح و من هنا قد لا تحقق عمليات السوق المفتوحة أهدافها في الحد من الائتمان في ظروف الرواج[2]، وتعتبر هذه الأداة أكثر فعالية في الدول المتقدمة لأن نجاحها يعتمد على مدى تطور سوق الأوراق المالية وحجمه ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبيا من السيولة[3].

❖ **فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري:** هذه الوسيلة لاشك أنها تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا في سيولة البنوك التجارية هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها، غير أن التأثير في السيولة لكي. البنوك التجارية على خلق الائتمان يكون جزئيا لأن هذه النسبة من الاحتياطي تشهد تغيرا لعدة مرات في فترة قصيرة بحسب ما إذا

[1]– ناظم محمد نوري الشمري: "**النقود والمصارف**"، ص 154 45.

[2]– محمد كمال خليل الحمزاوي: "**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، مصر، 2000، ص 196–170.

[3]– عبد المجيد قدتي: "**مدخل إلى الاقتصاديات الكلية**"، ص 91.

كان البنك المركزي يسعى إلى إعادة التوازن في السوق النقدية أم لا لمواجهة تقلبات الاقتصاد القومي ككل و بالتالي فإن تغير معدل الاحتياطي الإجباري ما هو إلا خلق تقلبات في السوق النقدية هذه التقلبات قد تحدث تعادلا في المدى القصير إلا أنها تخلق آثارا عكسية في المدى الطويل، وتحدث تغيرات في ميزانية البنوك التجارية أثناء إعداد ميزانيتها وتوقعاتها لكمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة[1]، ويمكننا القول أن هذه السياسة تكون أكثر فعالية في مكافحة التضخم عنها في تنشيط الحياة الاقتصادية وهنا تشترك هذه الوسيلة مع الوسائل (الأدوات) النقدية الأخرى، ففي أوقات الركود الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية أما في أوقات التضخم فهي تصنع قيدا كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، وعموما تتوقف فعالية رفع نسبة الاحتياطي على ما لدى البنوك من فائض في احتياطاتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى[2].

[1]– مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 152–153.

[2]– صبحي تادريسة قرصة: "**النقود والبنوك**"، ص 167.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها لتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية، وترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عدة كتحقيق نمو في الاقتصاد وتحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي كذلك تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، وتسريع عملية التنمية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقضاء على البطالة.

وفعالية السياسة النقدية تستوجب توفر الشروط المناسبة والملائمة، كتوفر أسواق مالية ونقدية واسعة وتبرز أكثر في تحقيقها للتوازن الاقتصادي ومواجهة الضغوط التضخمية على عكس السياسة المالية والتي تكون أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي وسوف نتطرق في الفصل الثاني إلى البطالة والحلول المقترحة لمعالجتها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولقد برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات الاقتصادية خاصة، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل الأفراد القادرين عليه، حيث بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة مما أدى إلى زيادة المشاكل الناجمة عنها وآثارها السلبية على الناتج القومي.

وهذا ما أدّى إلى تصنيف مشكلة البطالة إلى أنها مشكلة عالمية عصرية وتعتبر هدفا من الأهداف التي تسعى إلى القضاء عليها السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية البطالة

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات ولا يكاد أي مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة وإن مفهوم البطالة وارتباطه بمفهوم التوظيف يمثل أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي الكلي، ويعرف اصطلاح البطالة بشكل عام بأنه وضع لا يستخدم فيه الموارد الاقتصادية للمجتمع في إنتاج السلع والخدمات لكن عندما يستعمل الاقتصاديون مصطلح البطالة فإنهم يقتصرونه على عدم استخدام مصدر إنتاجي واحد وهو قوة العمل الإنساني أي عدم تشغيل خدمات عنصر العمل ويرجع اهتمامهم بخدمات عنصر العمل إلى أنها أهم الموارد الإنتاجية في المجتمع وإن الدخل الناتج من العمل يمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي.

المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، لكنها اتفقت على تصنيفها ضمن خانة أخطر الظواهر الاقتصادية الاجتماعية التي قد تمس المجتمعات ومن أهم النظريات:

الفرع الأول: تفسير الكلاسيك للبطالة:

إن تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل، حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقاته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة وترتكز هذه النظرية في تحليلها على:

أولا: فرضيات النظرية الكلاسيكية:[1]

- سيادية الظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.
- مرونة الأجور والأسعار.
- سيادة الظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.

يمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيكين حسب الشكل الآتي:

[1]- بن عاشور ليلي:"**محددات لنجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة من طرف صندوق الوطني التأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة**"، مذكرة قبيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008-2009، ص 05-09.

الشكل رقم (03): توازن سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية.

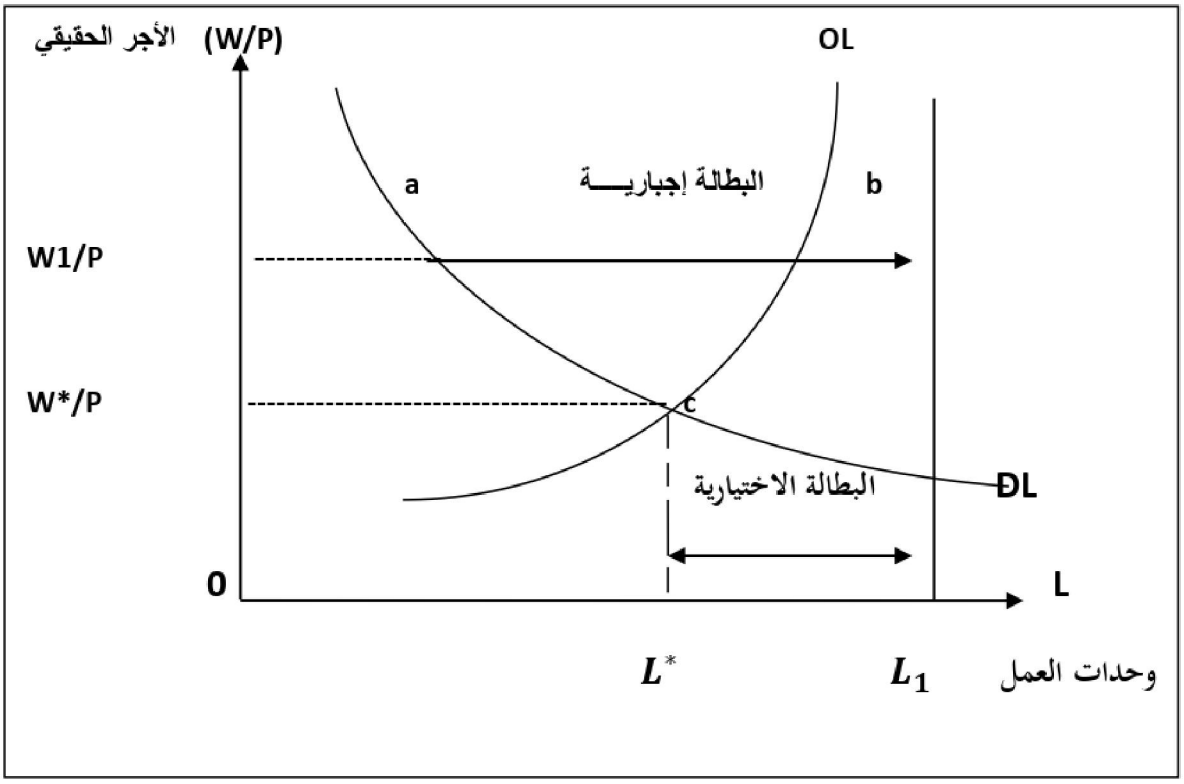

المصدر:بن عاشور ليلى، **محددات لنجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة من طرف صندوق الوطني التأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة**"،ص 06.

حيث تمثل كل من

OL: عرض العمل.

DL: طلب العمل.

W*/ P : الأجر الحقيقي عند التوازن.

ثانيا: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية:

يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه، والممثل في الشكل ب(C)ولذا فإن التشغيل يحدث عند O^oL، حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في w*/pأما البعد L^*L_1فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعتبر بطالة اختيارية.

إن حركة أجر التوازن(W*/P)عن مستواه الأصلي يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل، فارتفاع الأجر الحقيقي عن الأجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في عرض داخل سوق أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة(ab)، غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار فالتنافس ما بين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل، وتنقص الكمية المعروضة منه إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة (c) وبالمقابل إذا كان الأجر الحقيقي أقل من الأجر التوازن(w*/ p)فإن البطالة الإجبارية ستختفي في السوق بسبب مرونة الأجور والأسعار.

إذن فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور ووجودها يبقى مؤقتا، لكنها تقر بوجود بطالة اختيارية تظهر بشكل رفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، وكذلك البطالة الاحتكاكية التي تظهر بشكل انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، ويلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال، وبالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة.

الفرع الثاني: تفسير الكينزيون للبطالة.

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية حيث ذكر: أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار، إذ أن الميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم والاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع، من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن وانخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيمايلي:

لقد لاحظ كبئر أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04):الفجوة الانكماشية في الاقتصاد

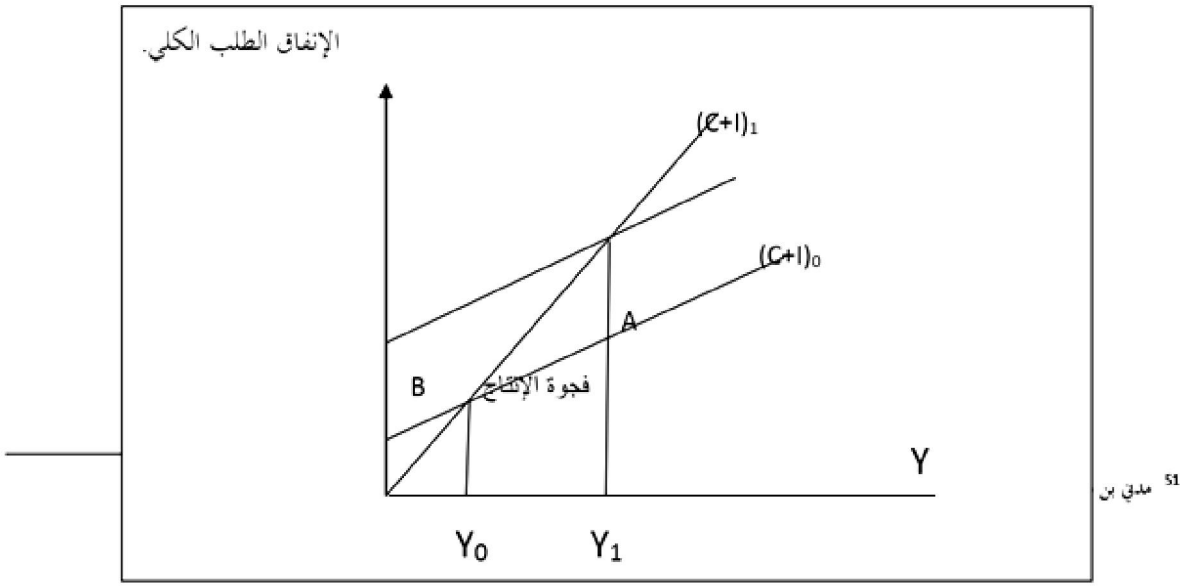

المصدر: عمر صخري: "**التحليل الاقتصاد الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005، ص 35.

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، ويبل$_0$(C+I)مثلا فإن الدخل الوطني (الناتج الوطني Y_0) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن (Y_1)، والناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر بـ (Y_1-Y_0)، وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة (AB)والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد، ويتحدد المستوى التوازني للتوظيف عن النقطة "الطلب الفعال"، حيث أكد كينز على أنه يمكن الوصول فقط إلى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلب الكلي، وركز تحليله على افتراض أن هناك

إمكانية لانتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصير، بينما هذا الإمكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي، ومع ذلك وفي ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية يبدو الإمكان قائما لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير.[1]

مما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهو حالة أكثر واقعية لذا فقد نادي كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة

لقد ظهرت عديد من النظريات الحديثة من بينها:[2]

أولا: نظرية البحث عن العمل:

جاءت هذه النظرية نتيجة محاولة استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها لأن هذه النظرية تؤكد صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات وتتسم عملية البحث عن هذه الأخيرة بسمتين أساسيتين:

- هي عملية مكلفة ماديا لكل من العمل والمؤسسات.
- هي عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات.

تستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين لتفسير الكم الهائل من المتعطلين، مع وجود فرص عمل شاغرة عائدة إلى قصور المعلومات وعدم توفرها بدرجة كافية في سوق العمل.

ثانيا: نظرية الاختلال:

تقوم هذه النظرية على رفض فرضية مرونة الأجور والأسعار، والتي هي أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل، ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار تتميز

---

[1]- زكي رمزي: "**الاقتصاد السياسي**"،الكويت، دار النشر والطبع، 1997، من 319.

[2]- بن جيمة عمر:"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أفراد وحكومة شركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 70-72.

بالجمود في الأجل القصير مما يؤدي إلى إحداث عدم التوازن وظهور البطالة في سوق العمل، ووجه الشبه بين هذه النظرية والنظرية التقليدية لسوق العمل في كونها تعترفان بنوعين من البطالة الإجبارية والاحتكاكية، إلا أنها تختلف معها في الاعتراف بالنظرية الاحتلال (إمكانية ظهور البطالة الإجبارية)، ومن ثم فإن نظرية الاختلال تتوافق مع النظرية الكينزية أما الجديد فيها فهو استخدام الإطار التحليلي نفسه في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و البطالة الكينزية.

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل:

تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة، وفي الوقت ذاته يوجد عجز في قطاعات أخرى بافتراضها وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار الذي يتمتع بها سوق العمل وهما السوق الرئيسي والسوق الثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف لكل منهما.

1. **السوق الرئيسي:** هو سوق المنشآت الكبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة لرأس المال بجانب العمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بعرض عمل أفضل وأجور أعلى، وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

2. **السوق الثانوي:** هو سوق المنشآت الصغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل فضلا عن فرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، حيث يكون العمال أكثر عرضة للبطالة.

المطلب الثاني: تعريف البطالة

البطالة هي الرغبة في العمل والقدرة عليه مع عدم وجوده لقد اختلف تعريفها ومن بين أهم التعاريف مايلي:

- ✓ يعرف العاطل عن العمل :54 (UNEMPLOYED)[1]بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده.
- ✓ وتعرف على أنها:[2]"الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة ".
- ✓ يمكن أن تعرف البطالة على أنها:[3] "عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنيا، أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية".
- ✓ تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم:[4] الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه الباحثون عليه ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه.
- ✓ ومن المفهوم العلمي للبطالة تعرف:[5] "أنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".

---

[1]– مدحت القريشي:"**اقتصاديات العمل**"،ط1، عمان،دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، في 25.

[2]– أحمد الأشقر: "**الاقتصاد الكلي**"،ط1، عمان، دار الولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص 298.

[3]– أسامة السيد عبد السميع: "**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**"،ط1، مصر،دار الفكر الجامعي، 2008، ص 9.

[4]– سميرة العايد، زهية عيار: "**ظاهرة البطالة في الجزائربين الواقع والطموح**"، مقال في مجلة الباحث، العدد 2012/11، ص 75.

[5]– على عبد الوهاب نجا:"**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**"،مصر،دار جامعية الإسكندرية،2005، ص 8.

– إن البطالة هي "كل مواطن في سن العمل و يرغب فيه ولا يجده"، ومن هذا التعريف تحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الفرد عاطلا عن العمل وهي:[1]

– العمالة المحبطة تتمثل في الأشخاص الراغبين في العمل ولكنهم فشلوا في العثور عليه فكفوا البحث عنه.

– العمالة التي تعمل لبعض الوقت وهم من لا يستطيعون إيجاد عمل كل وقت حتى لو أرادوا ذلك.

– العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات الدخول المنخفضة.

– الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن واللذين أحيلوا إلى التقاعد.

– الأشخاص القادرون على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والأشخاص الذين بصدد تنمية مهاركم.

ومن هذا يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن العمل يعد في دائرة العاطلين. ومن خلال الشكل توضح أكثر:

الشكل رقم (05): توضيح العاطلون عن العمل

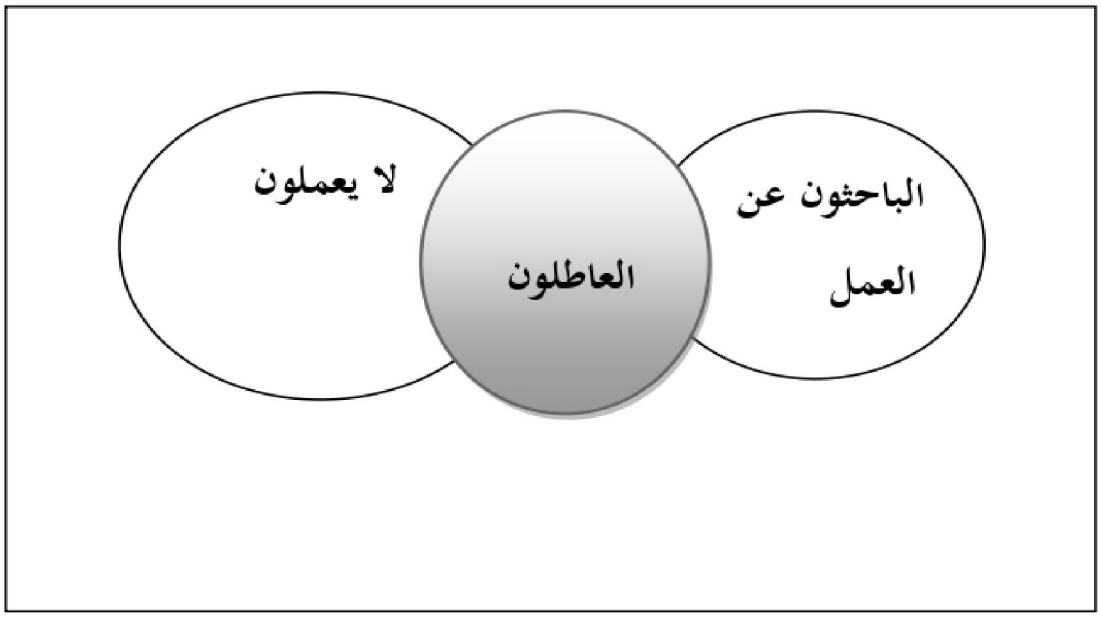

المصدر: عياد سعيد حسين:"**البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012، ص 83.

[1]– محمد حسين عبد القوي:"**البطالة المشكلة والعلاج**"، مركز الإعلام الأمني وزراة الداخلية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، ص 03.

المطلب الثالث: أنواع البطالة

لقد تنوعت وتعددت أنواع البطالة ويمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول:البطالة الدورية:[1]

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة استخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي عادة تظهر في الدول المتقدمة، قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في السياسات المالية و النقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، وزيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.

الفرع الثاني:البطالة الاحتكاكية:[2]

هناك بعض عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على العمل يلاءم كفاءاتهم، ولكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على العمل بسرعة، وربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملا معينا سيتوفر قريبا وهم ينتظرونه، ويطلق على هذا النوع من البطالة "البطالة الاحتكاكية"، السبب في ظهور هذا النوع من البطالة هو أن الفرد أثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بصفته في حالة بطالة،[3] تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أي كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية كما أن تدفق المعلومات لا يتم بصورة المثلى ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.

---

[1]– عقون سليم:"**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**"،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009–2010، ص 08.

[2]– إبراهيم طلعت:"**البطالة والجريمة**"،الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2009، ص 119–120.

[3]– نعمة الله عيب إبراهيم،"**نظرية اقتصاديات العمل**"، مصر،دار الجمعية للطباعة والنشر ،1997،ص 167–168.

الفرع الثالث:البطالة الهيكلية:[1]

تعرف على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى استغناء عن بعض أفراد القوة العاملة بحيث أن الفصل بين الأمرين أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

أما البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث تجد شريحة من الموظفين أن إمكاناتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير الهيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من تعطل أمرا طويل المدى نسبيا.

الفرع الرابع: أنواع أخرى للبطالة:

توجد أنواع أخرى للبطالة من بينها:[2]

1. البطالة المقنعة: وهي حالة العمالة الناقصة نوعا وكما، فمن ناحية الكم هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لايتقاضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا، أما من حيث النوع في اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، وهو ما يقبل به خريجي الجامعات (العمل على سيارة أجرة بانتظار عمل أحسن).

2. البطالة السافرة: حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني. وآثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة

[1]– د. بن قايزة نوال،"**إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2005** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2008–2009، ص 06

[2]– خليلي أحمد، هاشمي بريقل،"**واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع**"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة فيالقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة اليوم غير مذكور، ص 07.

وإعانات حكومية أخرى في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.

3. البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، وإلى غير ذلك من الأسباب في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

4. البطالة الإجبارية: هي حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى والأجر السائد فهذه الحالة تكون أمام بطالة إجبارية ومثال على ذلك تسريح العمال كالفرد بشكل قسري، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد كما أن البطالة الإجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

5. البطالة الموسمية: هذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات ففي فصل الشتاء مثلاً غالباً ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية.

6. البطالة الإقليمية: إذا تعرضت أحد الصناعات المهمة المتمركزة في إقليم إلى تدهور أو إغلاق أحد المنظمات الاقتصادية في إقليم معين لأسباب اقتصادية يؤدي إلى ظهور بطالة وهي إقليمية وهيكلية حيث توجد فرص وظيفية و لكن في إقليم آخر.

7. البطالة الفقر: هي البطالة الناشئة بسبب النقص في التنمية (النقص في نسبة رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص العلاقة الإنتاجية بصفة عامة) إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص العمل الثابت والمستمر.

8. البطالة السلوكية: وهو عدم الانخراط في الوظائف الدنيا خوفا من نظرة المجتمع.

9. البطالة المستوردة: وهي مزاحمة الوافدين على الوظائف وترك أبناء البلد بدون عمل.

المبحث الثاني: قياس حجم البطالة أسبابها و تأثيراتها

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم مشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، وكذا الأسباب المؤدية لها والآثار المترتبة عليها.

المطلب الأول: قياس حجم البطالة

يقاس حجم البطالة بنسبة قوة العمل غير الموظفة أي مجموع عدد المتعطلين بالنسبة إلى مجموع السكان في سن العمل إذ يوجد مقياسين لقياس البطالة هما:[1]

الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة أي أن: **قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.**

على الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر المقاييس انتشارا في سوق العمل.

الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة:

من خلال هذا المقياس العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، يتم حساب البطالة حسب هذا القانون التالي:

معدل البطالة = 1- (الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة)

[1]- علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 10-14.

تعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسطة للإنتاجية في ما بين القطاعات المجتمع.

متوسط الإنتاجية هو الذي يتم تحقيقه فعلا.

المطلب الثاني: أسباب البطالة

تظهر البطالة بدرجات أو معدلات متفاوتة من بلد إلى آخر وذلك حسب خصوصية و طبيعة الاقتصاد للبلد ويعود ظهورها إلى الأسباب التالية:[1]

الفرع الأول:ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استغلالهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل البطالة فالنمو السكاني يجب أن يرافقه نموا اقتصاديا مماثلا، وإن هذا المشكل تعاني منه أغلبية البلدان النامية.

الفرع الثاني:الكساد الاقتصادي: هو عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال، الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج والإفلاس الشامل للمنشآت الناتج عن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وعليه التسريح الجماعي للعمال.

الفرع الثالث: تأثير التعليم ومستوياته في سوق العمل: عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية ومحتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء العمل وهو ما يعرف بمستوى التأهيل.

الفرع الرابع:محدودية حجم القطاع الخاص: عدم قدرته على تحقيق فرص العمل الكافية للباحثين عن العمل في المنطقة إذ تشكل القيود المباشرة والغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور الفعال في دفع عجلة التنمية توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

---

[1] – وفاء دويسي،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية دراسة مقارنة بين تونس والجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013، ص 03-04.

المطلب الثالث: تأثيرات البطالة

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومات بمحاربة البطالة و تتحمل أعباء العاطلين عن العمل و تخصص لهم مساعدات لإعانتهم وإعانة عائلاتهم ؟ الجواب على ذلك يتلخص في خطورة هذه الظاهرة وآثارها الوخيمة حيث تنجم عن هذه الظاهرة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية فمن بينها:[1]

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية:

- الهدر في الموارد الإنتاجية: ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع وهدر وفي الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

- انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل حيث أثبتت الدراسات العلمية والإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع وكما هو معروف فإن للجريمة نتائج سلبية وتكلفة باهظة يتحملها أفراد المجتمع فمعالجتها يتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتحمل حدوث خسائر في الأرواح و الأموال.

- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة أطول أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبدا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من جهة أخرى.

[1]- مقراني حميد،"**أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والضخم في الجزائر 1988-2012**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015، ص 83-84.

- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين التي تؤدي إلى العنف العائلي والانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الأسري وتشرد الأطفال وانحلال الأخلاق.
- زعزعة الأمن السياسي ومن ثم الاقتصادي بسبب المظاهرات والاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة.

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود والانكماش الاقتصادي. يمكننا القول أن تكلفة الانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته والسعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية. هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة في ارتفاع معدلات النمو وتحقيق مستوى معيشي أعلى للمجتمعات.

المبحث الثالث: علاج البطالة وكيفية مواجهتها في الدول النامية

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة الدول النامية فحسب بل مشكلة الاقتصاديات المتقدمة أيضا، جميع الدول تسعى لإيجاد الوسائل المناسبة لعلاج البطالة.

المطلب الأول: وسائل علاج البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول للاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد الحصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه، وإن معالجة البطالة يختلف حسب نوع البطالة فمثلا:[1]

- البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب قائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة.
- أما البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين.
- البطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترتها الزمنية ولكنها انعكاس للحالة الاقتصادية، فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلا أن زيادة الاستثمارات تفتح آفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها أو تجديد رأسمالها الثابت.

ومن هنا يتضح أن الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يصنع مقدمة أهدافه التناسب بين عقدي الإنتاج العمل ورأس المال والتناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطن، وهذه المسألة من الصعب على القطاع الخاص القيام بما ولذلك فإن الدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز عن طريقين هما:

[1]- هلال سومة، موسوس عفاف، مرجع سابق، ص 22-23.

الفرع الأول: السياسة النقدية: أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه الخفاض في سعر السلعة كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة.

الفرع الثاني: السياسة المالية: أن حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة وهنا يجب الإشارة إلى دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للاستهلاك فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العاملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الاستهلاك ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلىزيادة الاستثمارات التي بدورها تعمل على استيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل.

المطلب الثاني: معالجة البطالة في الإسلام

لقد أولى الإسلام اهتماما كبيرا بموضوع العمل والترغيب فيه، وذم الفرد الذي يعيش عالة على المجتمع ويتكل على الآخرين طمعا في الصدقات والهبات التي يحصل عليها عن طريق التسول مع ما في من ذلك مذلة ومهانة، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم بشدة من التسول فيما رواه عن عبد الله بن عمر حيث قال: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم"، وقد ضرب الإسلام أمثلة على نيل العمل وعلى سمو منزلته بالأنبياء وهم أفضل الخلق فقد مارسوا العمل ولم يجدوا حرجا في ذلك، منهم داود عليه السلام الذي احترف الحدادة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر في مال خديجة قبل بعثته، فعن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده. "

ومما يدل على أهمية العمل وضرورة استمراره في الإسلام، ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل".

وقد عمل الإسلام على مكافحة البطالة بما يلي:[1]

- مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة والإيمان وغرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه فقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته.
- مكافحة ومحاربة كل أنواع الاكتناز الذي يعتبر تعطيل لجزء من الأموال، التي يفترض توظيفها لزيادة حركيةالاقتصاد وتوظيف اليد العاملة وارتفاع معدلات النمو ليصل المجتمعات إلى مستويات الرخاء والرفاهية ففرضت من أجل ذلك الزكاة التي تأخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء، حيث توعد الله المكترين في القرآن الكريم بالعذاب الأليم (سورة التوبة الآيتين 34 و35).

[1]- مقران محمد، مرجع سابق، عن 86-87.

– الاهتمام بعنصر التعليم والتدريب، لفتح أفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات ومهارات تسهل لهم عملية الولوج إلى سوق العمل والانضمام إلى القوة العاملة.

المطلب الثالث: مواجهة أزمة البطالة في الدول النامية

لقد بات من المسلم به أن علاج البطالة بهذه الدول أمر صعب للغاية، بسبب التخلف وضعف موقعها في الاقتصاد العالمي، وارتفاع المديونية الناتجة عن الاستدانة من الخارج لتغطية النقص في تمويل المشاريع، هذه المديونية التي أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من إيراداتها، إضافة إلى تسديد الفوائد المترتبة عنها.

لقد تمثلت أهم الإجراءات المقترحة لمواجهة البطالة في الدول النامية في النقاط التالية:[1]

– تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، وضمان شفافية أكثر.

– تخطيط القوى العاملة: ويقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة (الأخذ بعين الاعتبار البعدين الكمي والكيفي لليد العاملة).

– تنمية القوى البشرية بحيث يجب توفير اليد العاملة المدربة التي تساهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هذا عن طريق:

✓ربط عملية التدريب والتعليم، وتكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد...) مع احتياجات سوق العمل.

✓التدريب والتكوين الخارجي لبعض الفئات العمالية للاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التكنولوجيا، لتحسين الإنتاج من جهة ومواكبة التقدم من جهة أخرى.

– إصلاح النظامين الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق:

✓دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.

[1]– مقران محمد، مرجع سابق، ص 89–90.

✓الاهتمام أكثر بخدمات التعليم، الصحة والمرافق العامة التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة وامتصاص جزء من البطالة، والمساهمة في التنمية البشرية التي هي إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية.

✓توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي للاستفادة من التقدم التكنولوجي ولامتصاص جزء من القوة العاملة العاطلة، على أن لا يكون هذا الاختيار بديلا للجهاز الوطني وأن لا يكون على المدى الطويل، لكي لا ويؤدي بالاقتصاد إلى التبعية للخارج.

خلاصة الفصل:

إن البطالة تمثل أحد التحديات التي تواجه العالم، وبالأخص الدول النامية والتي ينبغي عليها في ظل الظروف الراهنة العمل على النهوض باقتصادياتها المنهكة ومضاعفة الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتوفير فرصإنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، إلا إن النمو الذي تزداد معه معدلات البطالة والذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما أنفقه من جهد ومال في تكوين الطاقات البشرية وتنمية رأسمالها البشري.

إن الوصول إلى هدف التوظيف الكامل لن يتحقق في ضوء الاقتصاد المطلق الحر على آليات السوق وإزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، فنحن نعتقد أن تحقيق هذا الهدف يفترض أنه خيار سياسي واجتماعي تتبناه القيادة السياسية وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوة السوق وآلياتها.

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى الفوز باقتصاد خال من كل المشاكل التي من بينها البطالة ومن هذا سوف نتطرق في الفصل الثالث كيف تسعى الجزائر إلى القضاء على البطالة من خلال سياستها النقدية المطبقة ومختلف الإجراءات.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى أدوات السياسة النقدية وأهدافها وإلى استقلالية البنك المركزي في تنفيذ والسياسة النقدية، والعلاقة التي تربط السياسة النقدية بالسياسة المالية، والفصل الثاني إلى مفهوم البطالة ومختلف أنواعها.

وكما هو معروف فإن لكل دولة سياسة نقدية خاصة بها فالبلدان المتطورة تستطيع استعمال أدوات السياسة النقدية بمرونة مالية عالية ودقة وسهولة أكبر منها في بلدان العالم الثالث ومن ثمة جاء التفكير في أحسن الأدوات التي تستخدمها بلدان العالم الثالث لتحقيق أكبر نتائج ممكنة وهذا حسب الظروف والمستجدات التي يفرضها الاقتصاد العالمي والتغيرات الحاصلة في جميع الميادين، وهذا ما أقدمت عليه الجزائر من خلال قانون القرض والنقد الذي جاء كرد فعل على المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر من تضخم جامح ونسب بطالة هائلة التي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجهها الجزائر.

وسنتناول في هذا الفصل السياسة النقدية في الجزائر، وإلى قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، وإلى واقع البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت السياسة النقدية الجزائرية منذ 1962 عدة تحولات و إصلاحات و ذلك تماشيا مع الأهداف الموجودة ومراعاة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد، فقد عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاح 1971 التي بقيت حبر على ورق ثم إصلاح 1978 الذي جعل الخزينة العمومية في محل البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات، ثم إصلاح 1986 الذي أحدث تحولا على مستوى النظام المصرفي الجزائري ووصولا إلى قانون النقد والقرض 90/10 الذي يعتبر نقطة التحول و الأرضية الأساسية في كل الإصلاحات.

المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي المالي الجزائري ودور السياسة النقدية حيث:[1] أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الأدوات والغير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية، يمثل مجلس النقد والقرض السلطة النقدية حسب ما نصت عليه المادة 44 من القانون 10/90، ويخول له القيام بعدة مهام حسب ما نصت عليه المادة 62 من الأمر 11/03 التي بينت أن السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها تعتبر من مهام المجلس، كما تحدد هذه والسلطة الأهداف النقدية المتصلة بالمجاميع النقدية والمجاميع الفروض عمل 10/90 على رد الاعتبار للسياسة النقدية إذ أرجع القرارات النقدية في الدائرة النقدية كما أعطى استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة مع إجبارها على إعادة استرجاع الديون التي عليها إلى البنك المركزي.

سمح رد الاعتبار لدور للبنك المركزي في تسيير النقد والقرض إلى تحديد أفضل معالم السياسة النقدية من حيث الأهداف أو الاستهدافات الوسيطية أو أدوات تدخل البنك المركزي مثل ما نصت عليه المادة 55 من القانون 10/90 بما يتعلق بالأهداف النهائية للسياسة

[1]- طبيبة عبد العزيز،"**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر فترة 1994-2003**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2004-2005، ص 165.

النقدية والمادة 44 من نفس القانون فيما يتعلق بالاستهدافات والوسيطية والمواد من 69 إلى 93 فيما يتعلق بالأدوات السياسة النقدية خاصة منها الأدوات الغير المباشرة القائمة على الاعتبارات السوق.

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 10/90

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة لإصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد و القرض 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 لقد جاء هذا القانون من أ أجل:[1]

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في البنك الجزائر ومجلس النقد و القرض.
- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، السوق.
- إعطاء البنك المركزي استقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض:

1- **استقلالية البنك الجزائر:** في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فأصبح البنك الجزائري يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام قانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا، تتمثل مهام البنك الجزائر في إطار قانون النقد و القرض 10/90 فيمايلي:

[1]- بحوصي مجذوب،"**استقلالية البنك المركزي بين قانون النقاد والقرض 10/90 والأمر 11/03**"، مداخلة بالمركز الجامعي بمشار اليوم غير مذكور، www.jadoub2000@yahoo.fr

- ✓يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير و مراقبة الائتمان، تسيير المديونية الخارجية و مراقبة تنظيم سوق الصرف.
- ✓يستطيع القيام بتجميع عمليات الشراء و البيع، الرهن و إقراض البنوك و المؤسسات المالية.
- ✓يمنح البنك المركزي فروض للبنوك التجارية و المؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية عملات أجنبية مع عدم قابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا.
- ✓تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العامة لآخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

الفرع الثاني: مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، فيؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين هما وظيفة مجلس إدارة البنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

أولا: المحافظ وثوابه: يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة، وهو رئيس مجلس النقد و القرض له ثلاثة نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بترتيب محدد ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي، يمارس المحافظ مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يقوم بتوقيع كل اتفاقيات بنك الجزائر، وتمثيل السلطات في الخارج في الميدان المالي، وكذلك الموافقة على السنة المالية من أرباح وخسائر، وله الحرية في تحديد السياسة النقدية الملائمة.

ثانيا: موظفون سامون: عددهم ثلاثة يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم وخبرتهم في الميدان الاقتصادي ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة (مثلا الغياب).

1- صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة: يلعب مجلس النقد والقرض دور مجلس الإدارة من خلال:

- تداول أخذ القرارات الحساسة بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي والمصرفي والمالي.
- فتح وغلق وكالات البنك الجزائري.
- الترخيص بإجراء معاملات ومصالحات.
- تحديد ميزانية بنك الجزائر وخلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي يعتبرها ضرورية.
- يقوم بتوزيع الأرباح ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه.
- يحدد شروط توظيف الأموال العائدة للبنك المركزي.

2- صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية: يمارس مجلس النقد والفرض دورا أساسيا كمجلس نقدي له والسلطة القرار في مختلف المسائل المالية والنقدية:

- إصدار النقد بمراعاة نظام التغطية، ضبط الكتلة النقدية.
- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض.
- تحديد أسس ونسب التغطية المخاطر وكذا السيولة.
- لمجلس القرض والنقد سلطته في وضع المعايير النقدية ولكن لا يمارس الرقابة الحراسة بل أوكلت هذه المهمة إلى المراقبين ذوي كفاءات و خبرة في السلك الإداري يعينان بمرسوم رئاسي.

الفرع الثالث: اللجنة المصرفية:

ينص قانون النقد و القرض في مادته 143: "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة"، حيث تتألف من محافظ بنك الجزائر رئيسا لها ويعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه، قاضيين منتدبين من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، شخصين يقترحهما وزير المالية بناءا على كفاء تهما في الأعمال البنكية وخاصة و ذات البعد المحاسبي، تتمثل مهام هذه اللجنة فيمايلي:

- تلعب دورا وقاليا حيث لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية.

- تنظيم العمل بما يتناسب والتحولات الهيكلية للنظام المالي.
- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتصنيف الدين حسب درجة خطورتها.
- مراقبة اللجنة المصرفية وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك الجزائر لا تعرضه للأخطار الكبيرة.

الفرع الرابع: مميزات قانون النقد والقرض:

كرس قانون النقد و القرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه، و جاء بـ:

أولا: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كسي حقيقي و تبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية، بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل برامج المخططة، قد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و في تسيير السياسة النقدية.

ثانيا: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والعرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية.

ثالثا: الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض: إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال والتسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية؛ أي نسبة 45% من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات، كما أبعد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من المهام البنوك عن طريق الإقراض.

رابعا: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت في السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكارهامتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض.

المطلب الثالث: الأمر 11/03

ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحولات الاقتصادية السريعة، لقد جاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحيته بشكل أحسن:[1]

- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات مجلس والقرض المخول باختصاصات في مجال وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف، وأنظمة الدفع.
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا فيما يخص الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:

- **وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة:** وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية.

[1]- بحوصي محذوب، مرج سابق.

- **إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة:** وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية و إدخال وسائل معلوماتية.

- **إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على مجموعة من البنوك العمومية المطهرة ماليا و العصرية:** بالرغم من أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية ولكن بهدف إعادة الطلاق الاقتصاد الوطني ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

- **العمل على وضع منتجات مالية جذابة:** وهذا يسمح بجذب واحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف المجهودات اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

ومع الإشارة إلى معايير استقلالية بنك الجزائر التي تتمثل في:

- من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى.

- من حيث إدارة السياسة النقدية: يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف وإنشاء وتوفير الشروط اللازمة ولتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، وهذا هو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على تسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج و ضبط سوق الصرف"، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

- من حيث درجة تدخل الدولة: يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح براه ايجابيا على ميزان المدفوعات حركة الأسعار ووضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد.

- من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه قانون النقد والقرض 10/90 للمجلس سلطات باعتبار السلطة النقدية من خلال:

✓ إصدار النقد كما جاء في في المواد 4 و5 من نفس القانون.

- ✓يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية.
- ✓يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور مجاميع النقدية والقرض.
- ✓يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
- ✓يحدد أهداف سياسة الصرف وكيفية ضبطه.
- ✓وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.

- من حيث مساءلة البنك: حدد نقاطا عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.

المبحث الثاني: واقع البطالة وسياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر

تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وباعتبارها أخر بلدان المغرب العربي في الحصول على الاستقلال، سجلت نتائج متدنية في مجال التنمية البشرية وسعت جاهدة لإقامة إيطار اجتماعي لدعم نشاطات مكافحة الفقر والحد من معدلات البطالة، وهي لازالت إلى يومنا هذا تسعى جاهدة للحد من ظاهرة البطالة خلق سبل جديدة للعمل.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول تطور في البطالة وذلك من خلال المراحل الآتية:[1]

❖ **المرحلة (1967- 1985):** إن المداخيل المالية التي عرفتها الجزائر بعد 1973 نتيجة الأزمة البترولية، دفعت بالسلطات الجزائرية لضخ أكبر حجم من الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي، ولهذا عرفت البطالة تراجعا كبيرا ولعشريتين كاملتين، أما المرحلة 1973-1985 عرفت امتصاصا كبيرا للبطالة، حيث تم توفير حوالي 100.000 منصب عمل في المتوسط بين سنوات (1967-1977) وحوالي 140.000 بين سنوات 1980-1984، ففي مرحلة المخططات التنموية 1970-1980 تم استحداث ما يقارب من مليون منصب عمل في إطار إستراتيجية التصنيع التي تبنتها الجزائر آنذاك.

❖ **المرحلة (1986- 1990):** لقد عرفت البطالة تزايدا ملحوظا في هذه المرحلة حيث بلغ متوسط مناصب الشغل المستحدثة في الفترة (1985-1989) حوالي 75000 منصب عمل، وهذا لا يلبي احتياجات سوق العمل، مما زاد من حدة البطالة، بداية من سنة 1986 وهذا راجع إلي عاملين أساسين هما الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات والضغوط الناجمة عن تفاقم المديونية والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ السياسة الاقتصادية إن هذين العاملين كان لهما الأثر الكبير على التشغيل، بالإضافة إلى برنامج إعادة هيكلة

[1]- علوي عمار،"**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف**"، ملقي (غير مذكور العنوان)، جامعة سطيف، اليوم غير مذكور،ص 02.

المؤسسات العمومية في الثمانينات، وما صاحبه من تسريح للعمالة للتخفيف من تكاليف الإنتاج بهذه المؤسسات.

❖ **المرحلة ما بعد 1990:** عرفت هذه المرحلة عدة مميزات في مجال التشغيل من أهمها، سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي أفرزت الكثير من السلبيات ذات الطابع الاجتماعي وفي مقدمتها البطالة، سياسة الخوصصة وتقليص القطاع العام التي أدت إلى حل معظم المؤسسات العمومية المحلية، مما زاد من حدة البطالة، تزايد عدد طالبي العمل وخاصة فئة الشباب، هذه العوامل السالفة الذكر زادت من وتيرة البطالة في الجزائر، حيث انتقل معدل البطالة من 21,4% سنة 1982 إلى حوالي 30% سنة 2000.

❖ **مرحلة ما بعد 2010:**[1]عرفت هذه المرحلة تزايد و تناقص في معدلات البطالة وهذا ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (01): نسبة البطالة ما بين سنة 2010 و2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة	%21.4	%16.1	%11	%9.8	%16.4	%11.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عرفت البطالة تذبذب واضح من خلال هذه السنوات حيث أنها ارتفعت في سنة 2010 بنسبة 21.4% ثم بدأت بالانخفاض سنة 2011 لتصل إلى 16.1%، ففي سنتي 2012 و2013 انخفضت من 11% إلى 9.8% ثم عرفت ارتفاعا في 2014 إلى 16.4% وبعدها انخفاض سنة 2015 إلى 11.2%.

فعند الفصل بين فئة الذكور والإناث نجد فرق شاسع أيضا في نسبة البطالة بين الفئتين و هذا من خلال الجدول الآتي الذي يوضح النسبة:

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات"ONS".

الجدول رقم (02): نسبة البطالة بين فئة الذكور وفئة الإناث

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإناث	%19.1	%17.2	%17	%16.3	%22.1	%16.6
الذكور	%8.1	%8.4	%9.6	%8.3	%10.9	%9.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

عرفت نسبة البطالة بين فئتي الإناث والشباب فارق ففي سنة 2010 شهدت فئة الذكور نسبة 8.1% و19.1% لدى الإناث فالبطالة تمس بشكل خاص فئة الشباب مابين 16 و24 سنة حيث أوضح أن البطالة تخص بشكل كبير الجامعيين و بشكل خاص أصحاب الشهادات[1]، إن ارتفاع البطالة على المستوى الوطني تخفي تباينات حسب الجنس والمستوى التعليمي مع تراجع نسبة البطالة لدى الإناث من 19.2% إلى 17.2% ما بين 2010 و2011 ثم لتصل سنة 2012 إلى 17% بينما ترى العكس في فئة الشباب ارتفاع في نسبة البطالة ولعل أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة ارتفاع لدى الأشخاص دون الشهادة و خريجو المعاهد التكوين المهني على عكس حاملي شهادات الجامعية حيث انخفضت النسبة لدى هذه الفئات من 21.4% إلى 16.1% إلى 11% خلال 2010، 2011، 2012 على التوالي[2]، في سنة 2013 سجلت البطالة وسط فئة الإناث 16.3% انخفاضا مقارنة مع السنوات الماضية أما فئة الشباب عرف هو التالي انخفاضا 8.3%[3]، سنة 2014 ارتفعت نسبة البطالة لتصل 16.4% حيث بلغت نسبتها لدى فئة الذكور 10.9% و الإناث 80% 22.1[4]، و في سنة 2015 بلغت 11.2% فنسبة البطالة لدى فئة الإناث 16.6% سجلت ارتفاعا مقابل فئة الذكور التي بلغت 9.9%[5].

[1]- جريدة إذاعة مستغانم الجهوية العدد 2010/12/30، تم الإطلاع عليها في 14 مارس 2016.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات"ONS".

[3]- وكالة الأنباء الجزائرية، (العدد نشر في 19 أوت 2014)، ثم الاطلاع عليها في 14 مارس 2016.

[4]- الديوان الوطني للإحصائيات"ONS".

[5]- الجريدة الإخبارية الجزائرية، (في نشر هذا المقال في 2015/01/11)، تم الاطلاع عليها 2016/03/14.

المطلب الثاني: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر

الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر:

إن مشكلة البطالة تشكل تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية فمن بين أسبابها:[1]

1- الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة: وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة و غير مباشرة و من أهم هذه الأسباب مايلي:

- ✓ انخفاض أسعار المحروقات.
- ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.
- ✓ تدهور شروط التبادل التجاري الدولي.

2- الأسباب التابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية: إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة و تتمثل هذه السياسات فيما يلي:

- **التوقف عن تعيين الخريجين:** إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة وهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982 بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات والمرافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986

[1]- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية "**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في مسيلة، يوم 2011/09/20، ص 5-12.

وتغير دور الدولة في تعيين الخريجين وتغيرت مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين اليوم بدلا من بطالة الأميين في السبعينات.

-**عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل:** إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هيكلة بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات و مقابل فائض في لتخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

- **قوانين العمل و تشريعاته:** إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (اتفاقية 1987) وحق الإضراب (اتفاقية 87) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل (اتفاقية 81)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع الغير رسمي وبالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

- **قلة المؤسسات البحثية:** إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها د أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية

للاقتصاد الوطني وأثر على مستوى الدخل و العمالة معا، بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث وعدم التناسقبين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضالة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة بحث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان على خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة.

- **تخطيط القوى العاملة:** إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض و تراكم رأسمالي يعاد استثماره و من ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وإن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين المطلوب والمتوفر أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من والعمالة كما ونوعا ولاشك أن وجود التخطيط السليم لقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليه.

الفرع الثاني: مميزات البطالة في الجزائر:

ما يميز البطالة في الجزائر أنها:[1]

- تمس الفئات الشابة خاصة الفئة المقصيين من النظام المدرسي أي أن البطالة تمس من ليس لديهم مؤهل دراسي كافي يسمح هم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة.
- أنها تمس فئة الشباب أكثر منها الإناث.
- البطالة موجودة في المناطق الحضرية كما موجودة في المناطق الريفية حيث أنها تكون منخفضة في الريف على المدينة نتيجة العمل في الأراضي الفلاحية وتربية المواشي وغيرها.

[1]- بقلة شريف، العايبي عبد الرحمان،"**العمل والبطالة كمؤشرين للباس التنمية المستدامة حالة الجزائر** "، مقال في مجلة أحداث اقتصادية وإدارية العدد ديسمبر 2008، ص 110.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر

الفرع الأول: مفهوم التشغيل:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث:[1] أنه عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه، ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بما كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل ولقد حدد(Marc Hiver)مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مقاهيم أهمها " استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد يكون مناسبا لمنصب العمل وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة و الاستخدام الغير الكامل والجزئي لقوة العمل و بالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

الفرع الثاني: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر

لقد أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل حيث تبنى صبغ جديدة للشغل لأول مرة في الجزائر وكان الهدف منها هو توسيع سوق العمل حيث صنفت إلى:[2]

- **عقود العمل المحددة لمدة:** كما جاء في القانون 11/90 وفي مادته (12) عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي وعموما يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة بالتوقيت الكلي أو الجزئي حسب الحالات التالية:

أ. عندما يتم توظيف العامل لتنفيذ عمل مرتبطا بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.

ب. عندما يتعلق الأمر باستخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا، يجب على المستخدم أن يحتفظ بمنصب العمل لصاحبه.

ت. عندما يتطلب الأمر من الهيأة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع.

---

[1]- العقيقي إيمان، "**علاقة الضبط النفسي بالاغتراب النفسي لدى خريجي الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل دراسة ميدانية ولاية سطيف**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس تخصص علم النفس العيادي، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 132.

[2]- عالم عبد الله، حمزة فيشوش،"**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر**"، ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، من 4-6.

ث. عندما تتطلب الحاجة إلى العامل خاصة في الحالات الموسمية.

-**عقود العمل في المنزل:** نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97 كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع وخدمات أو أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة ويتحصل بنفسه على أدوات العمل والمواد الأولية دون وساطة، أما عن الأجر فيتلقاه مقابل الجهد المبذول ويقاس على أجر المهن المماثلة، كما يستفيد العامل في المنزل من لخدمات الضمان الاجتماعي ويستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي لتفادي متابعته قضائيا، ويمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا.

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل:** يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل، ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية، وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

- **برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:** وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

الفرع الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر:

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسيله للمواطن، وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية:[1]

❖ البعد الاقتصادي: يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية و المردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

❖ البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكاروتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

❖ **الأبعاد التنظيمية والهيكلية:** وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008 والتي تتمثل فيما يلي:

✓محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.

[1]- عبد الحميد قومي،"**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011 بالمسيلة، ص 5-6.

- ✓ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- ✓تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- ✓دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- ✓إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- ✓ تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل. بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009.
- ✓خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على من الآليات والبرامج والمخططات العملية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ومختلف الوكالات المعتمدة لمكافحة البطالة وتقييم برامج سياسات التشغيل ومختلف تحدياتها ومعوقاتها.

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة في سياسته النقدية وبحسب الحالة الاقتصادية للبلاد فالسياسة التوسعية تفترض عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد إذ يوجد زيادة لتنفيذ الصفقات والمعاملات الاقتصادية أما بالنسبة للسياسة الانكماشية فتفترض وقوع الاقتصاد في وضع تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه، كما أن مكافحة البطالة من أهم الانشغالات الحكومة حيث بذلت مجهودات معتبرة وكبيرة وأموال ضخمة وإجراءات عديدة لمواجهة البطالة و الفوز باقتصاد خالي من جميع التعرقلات.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر وأهدافها

لم تكن السياسة النقدية تتمتع بصلاحيتها لأنها كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تدخلت في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية المختلفة وتوجيهها وفق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون أي اعتبار للاستقرار النقدي، كما أن توجيه السياسة النقدية كان وفق أسالي مباشرة لا دور القوى العرض والطلب فيها خصوصا بعد التحديد الإداري لمعدلات الفائدة بما فيها معدلات إعادة الخصم للبنك المركزي، كل هذا نتج عنه اختلال وظيفي وهيكلي على الجهاز المصرفي، وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر، وتحديد سياسة نقدية قوية ومستقلة ومكملة للسياسة الاقتصادية التنموية إلا أن هذا الهدف تعرض لقيود عدة تمثلت في:[1]

- ✓ وجود ديون كبيرة ناتجة عن نظام التخطيط المركزي.
- ✓ غياب الحوار الوطني حول ضرورة التعديل وكيفية التوزيع التكاليف.
- ✓ التسرب الكبير للنقود خارج القطاع المصرفي والذي يحد من نشاطها.

[1]- بن لدعم فتحي،"**ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقد بنوك ومالية، جامعة للمسال 2012-2011، ص 107.

- ✓ عجز أغلب المؤسسات العمومية مما جعلها لا توفي بالتزاماتها تجاه البنوك وبالتالي عدم التسديد الديون.
- ✓ وقيود أخرى كالنمو الديموغرافي الواسع، سلوك الأعوان، الندرة...إلخ.

ففيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية:[1] فقد حدد القانون 90/10 أهداف السياسة النقدية حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 كالتالي: " تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء و الحفاظ في مجال العملة على القرض و الصرف في أفضل الظروف من أجل تطوير المنتظم للاقتصاد الوطني من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة "، تميزت أهداف السياسة النقدية بحسب المادة من القانون بالخصائص التالية:

تعددت في الأهداف النهائية للسياسة النقدية تضارب هذه الأهداف كهدف النمو والتشغيل مع هدف استقرار الأسعار وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، إن إعلان مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامن مع بروز برامج التعديل الهيكلي (1998-1994)، وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وما أدى إليه من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994، جعل من السياسة النقدية تهتم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها إن تبني ا النقدية لسياسة نقدية انكماشية صارمة خلال (1998-1994) كدليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03/11 والمؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الاقتصادي وهدف التشغيل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية، إلا السلطة أنه وبتتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف وذلك ابتداء من سنة 1994 نجد أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن استقرار

[1]- بن سبع حمزة، تدير ياسين،"**استخدام مقاربة الانحدارات الذاتية VAR لتقسيم فعالية السياسة المالية و النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري** "، ملتقى دولي حول"تقييم الانتقال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة جامعة الجزائر"، يومي 8 و9 ديسمبر 2015، 673-674.

الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وهذا ما تؤكده الدراسة التي قدمها السيد محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر لصندوق النقد العربي حيث صرح ومن خلال هذه الدراسة على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية ومنذ إصدار قانون النقد والغرض يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك.

تجدر الإشارة إلى أنه وقبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم المستهدف لكن بعد هذه السنة أصبحت نسب التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3% و من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن كل هذا التحليل لأهداف السياسة النقدية يهتم بالأهداف النهائية لهذه الأخيرة أما فيما يتعلق بالأهداف الوسيطية فإنه ومنذ سنة 1994 وإلى غاية سنة 1999 كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية يتمثل في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر، إلا أنه وابتداء من سنة 2001 برز النقد الأساسي (المجاميع النقدية) كهدف وسيط للسياسة النقدية ففي سنة 2004 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي للسياسة النقدية بضبط التضخم عند معدل 3% على المدى المتوسط، ونمو الكتلة النقدية (الكتلة النقدية M2 + M1شبه النقد) بين 14% و15% كهدف وسيط للسياسة النقدية، سنة 2005 مجلس النقد والقرض حدد نسبة 3% كمعدل التضخم المستهدف ونمو M2 بين% 15.8 و16.5% كهدف وسيط في سنة 2006 حافظ مجلس النقد والقرض كذلك على مستوى 3% كمعدل تضخم مستهدف على المدى المتوسط وكذا معدل نمو للكتلة النقدية M2 بين 14.8% و15.5% كهدف وسيط للسياسة النقدية، هذه الأهداف الكمية تركزت على فرضية أسعار البترول عند 58 دولار/للبرميل، وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار التسديدات المسبقة للدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي التفاوض بشأنها ابتداء من ماي 2006، في سنة 2007 حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط كهدف نهائي عند 3%، أهداف النمو في الكتلة النقدية تتراوح بين 17.5% , 18.5% هذه الأهداف ترتكز على فرضية سعر البترول عند 62.8% دولارا للبرميل، إلا أنه وفي الواقع فقد بلغ متوسط سعر المحروقات في سنة 2007 مقدار 74.95 دولارا للبرميل، مما أدى إلى ارتفاع الموارد المتأنية من ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية مقارنة مع التقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، هذا

ما جعل مجلس النقد والقرض يراجع أهدافه فيما يتعلق بنمو الكتلة النقدية ليصبح محصورا بين 22% و23% بالمقابل حدد معدلالتضخم المستهدف ب 4% وهذا لوجود توسع نقدي أكثر من الذي سبق توقعه في البداية، أما في سنة 2008 فقد حدد معدل 3% للتضخم كهدف تهائي للسياسة النقدية وذلك من خلال وضع مجال مستهدف يتراوح بين% 3 و4% بسبب وجود خطر نحو الارتفاع في التضخم المستورد، أما فيما يتعلق بأهداف النمو في الكتلة النقدية فقد حددت نسب المراد تحقيقها ب 27% و27.5%.

المطلب الثاني: الوكالات الوطنية المتخصصة في الحد من البطالة (التدعيم والتشغيل)

نظراً للآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عن هذه الظاهرة في المجتمع بصفة عامة، وفي أوساط الشباب بصفة خاصة فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات واعتماد عدة برامج على غرار العديد من الدول العربية، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، أو على الأقل للتخفيف من حدة آثارها الاجتماعية على الطبقة العاملة بصفة عامة، والشباب الذين هم في سن العمل بصفة خاصة يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال الآليات التالية:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:[1]مهمتها الأساسية تطوير ومتابعة الاستثمارات تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة، فمن بين خدماتها:

- تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.dz

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشبابENSA:[1]تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب موجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات و من مهامها:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

الشاب المستثمر يستفيد من مساعدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حال توفر الشروط المذكورة:[2]

- أن يتراوح السن مابين 19 و35 سنة ويمدد بالنسبة لمسير المؤسسة شرط بلوغ السن 40 سنة في الحالة التي يخلق فيها الاستثمار ثلاثة مناصب شغل بما في ذلك الشبان المشتركون في المؤسسة.
- التمتع بالتأهيل مهني و اكتساب كفاءة معترف بها ومبررة بشهادة عمل أو شهادة تكوين.
- عدم شغل أي وظيفة مأجورة عند تقديم طلب إعانة الدولة.

---

[1]- بن يعقوب ظاهر، مهري أمال،"**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEI من حيث تمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة**"، الملتقى الدولي حول تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014 "، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص 8-7.

[2]- تقرير بنك التنمية المحليةwww.bdl.dz

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

حيازة مساهمة شخصية على شكل مبلغ مالي صافي.

الفرع الثالث: تأمين القروضFGAR:[1]أنشئ مقتضى القرار التنفيذي رقم 373-02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق وتوسع المؤسسة الصغيرة، المساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسة المالية.

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين البطالةCNAC:[2]يدعم البطالين بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دج و من أهم شروطه:

- أن يكون سنه يتراوح مابين 30 و50 سنة.
- أن يكون من جنسية جزائرية.
- عدم شغل وظيفة مأجورة أو القيام بنشاط لحسابه الخاص عند تقديم الطلب.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عسل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين البطالة.
- أن يتمتع بكفاءة مهنية أو مهارة متصلة بنشاط المشروع.
- القدرة على حيازة المبلغ المالي الكافي للمساهمة في تمويل المشروع.
- أن لا يكون قد سبق له الاستفادة من إعانة إنشاء نشاط.

الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرةENGEM:[3]بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشأت الوكالة وعدلت بعض موادها في 2008 تعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع ه بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامها:

- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومرافقتهم في مشاريعهم.

---

[1]- عالم عبد الله، حمرة فيشوش، مرجع سابق، ص 08.

[2]- تقرير بنك التنمية المحليةwww.bdl.dz

[3]- فرحاني حبيبة،"**دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المومات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2001-2011)**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 116.

- منح قروض بدون فوائد.
- تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية وبالتنفيذ مشاريعهم.

ومن أجل الحصول على إعانة من طرف الصندوق لابد من توفر الشروط التالية:

بلوغ السن 18 سنة فما فوق.

- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للفروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

الفرع السادس: صندوق الزكاة الجزائري:[1] هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، إذ تعد وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها ولها أثرها المهم في علاج الانكماش الاقتصادي، وأثبتت التجارب أن أنجح أساليب معالجة البطالة والفقر هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة، فالإسلام قد حث على عمل الفرد إلى جانب تسديد حاجته لتيسر له الحياة الكريمة وتجعله في وضع معيشي أفضل، كما وأن للزكاة تأثيراً على الاستهلاك وعلى توزيع الدخل والثروة والاستثمار، ومنع الزكاة يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمع مثل السرقة والتسول والجريمة وللوصول لتحقيق الهدف المنشود من تطبيق نظام الزكاة.

[1]- الوافي الطيب،"**دور الزكاة في معالجة مشكلي البطالة والفقر تجربة صندوق زكاة الجزائري**"، ملتقى في جامعة تبسة عنوان واليوم غير مذكورين، ص 2-3.

المطلب الثالث: تقييم لبرامج وسياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي:[1]تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود. استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوىجمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل مما يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم آثار برامج أداء سوق العمل وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا توفر معلومات عن أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات واستنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق، فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجزأ، مع أن التجربة الدولية.

بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق العمل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ومراكز التدريب المهني وغيرها.

[1]- وحماني محمد أدريوش،"**إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة لحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص المضاد لتنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 229-231.

فيما يخص خدمات التشغيل العامة في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها، لكن القليل جدا من المكاتب التي توفر بيانات دقيقة مصنفة بحسب الجنس والمنطقة ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محدد في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنى التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز على عدد فرص العمل التي أوجدت ونادرا ما تتوفر معلومات عنأعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية، ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة.

تقييم أثر برامج إعانات التشغيل فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير (مثل عدد المستفيدين)، لكنها لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة، ولا لأثرها على التشغيل الطويل الأمد أو على الدخل. نفس الشيء بالنسبة لبرامج التدريب والتكوين فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب، أو مدى ملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل، أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

المطلب الرابع: تحديات و معوقات سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وانجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من التحويل

المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، و التقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق أو يسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية و المالية و عموما يمكن حصر تحديات والمعوقات في:[1]

– من بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال العمل الغير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في مؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

– من التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين متزايدا من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة حتمية للبطالة عند تخرجهم.

– من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة هو ارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع، والهجرة الغير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب.

[1]– عالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص 11-12.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر وإلى قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 وكان ظهور هذا القانون ضرورة اقتصادية تبعا لتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الوطني والعالمي.

وتطرقنا إلى واقع البطالة والتشغيل في الجزائر حيث أن البطالة شهدت تطور عبر الفترات وكان هذا ناتج عن بعض الأسباب والأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل.

وأخيرا إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر وأجهزة مكافحة البطالة، حيث أن الدولة فبذلت جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة وضعت عدة برامج في هذا المجال غير أنها تبقى غير كافية أمام تصاعد المحتوى للبطالة وذات فعالية محدودة من حيث المكان والزمان بالرغم من قدرتها على تعبئة وسائل البشرية ومالية لتحقيق الهدف الرئيسي وهو توفير مناصب شغل وتخفيف من البطالة ومن حدة انتشارها بين أفراد المجتمع.

خاتمة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع أثر أدوات السياسة النقدية على البطالة التي أدت بنا إلى معرفة بأن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات و التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية التي تمكنها من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدية ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين حيث أنها تطبق إما بسياسة توسعية في حالة الفجوة الانكماشية أو بسياسة انكماشية في حالة الفجوة التضخمية في سبيل تحقيق الأهداف، وذلك عن طريق تطبيق أدوات كمية المتمثلة في سعر إعادة الخصم السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وأدوات كيفية أخرى، وباعتبار أن البنك المركزي هو القائم على شؤون النقد والقرض التي منحت له صلاحيات أكثر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي منح له استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

وتعتبر البطالة من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها كل الدول آخذة حيزا كبيرا من الأفكار والاهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، حيث أن الجزائر أخذت مجموعة من التدابير كإجراءات المعالجة و الحد من البطالة التي تمثلت في مجموعة الأجهزة المسيرة من قبل وكالة.التنمية الاجتماعية أو صندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية، لكن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وهي معروضة للزوال إذا تعرضت الدولة نقص في المداخيل حيث أن معظم هذه الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: أثر أدوات السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

لقد توصلنا إلى وجود تأثير محدود لبعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (1990-2018) للدراسة على البطالة بنسب متفاوتة وبالتالي الفرضية الرئيسية صحيحة.

الفرضية الأولى: تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات في أي بلد من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية.

لقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها تأثير فعال على السياسة الاقتصادية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بعصب الاقتصاد وهو الجانب المالي والائتماني، وإن هدفها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين و توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، وبالتالي الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية: تهدف السياسة النقدية أساسا إلى التوازن الاقتصادي عن طريق معالجة الأزمات الاقتصادية مثل البطالة.

السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث أن أهداف هذه السياسة المعلن عنها من طرف السلطة الوصية (السلطات النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات الشغل وأولويات التشغيل فكان تركيزها الكلي على مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، وبالتالي فهي تنفي صحة الفرضية الثانية،

الفرضية الثالثة: اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير للمعالجة والتخفيض من حدة البطالة.

لقد تمكنت الجزائر من تخفيض من معدل البطالة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال مختلف التدابير والإجراءات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقتة حيث أنها أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من حدة البطالة، بالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

نتائج الدراسة النظرية:

- حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية.
- تكون الساسة النقدية أكثر فعالية في محاربة البطالة عندما تم تطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود مما يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار ومنه القضاء عل البطالة بزيادة الشغل.
- السياسة النقدية فعالة من الحد من معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم وذلك حسب الاستهدافات المطلوبة للحكومة.
- للوصول إلى الهدف النهائي لابد للسياسة النقدية أن تستخدم إستراتيجية مناسبة مرورا بالأهداف الأولية ثم الوسطية ثم النهائية وذلك يؤدي الحد من معدلات البطالة.
- لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وتحقيق آثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

نتائج الدراسة التحليلية:

- بفضل الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة تم إعادة الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم والبطالة ودعم النمو الاقتصادي.
- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها (الغير مباشرة) للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار، هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة.
- استطاعت سياسة أجهزة التشغيل في الجزائر بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة وذلك باستحداث مناصب شغل وخاصة لفئة الشباب.
- بفضل البرامج التنموية التي استحدثتها الجزائر استطاعت رفع معدلات النمو ومنه تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تخفيض معدل البطالة.
- تم تحقيق معدلات بطالة منخفضة في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمحاذاة مع السياسة النقدية من جهة ومن جهة أخرى إتباع تدابير ذات طابع سياسي، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري.

الاقتراحات:

في ضوء ما توصلت الدراسة من نتائج فإننا نضع التوصيات التالية:

- تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هو تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك عن طريق الخفض من معدلات الفائدة وانتهاج سياسة نقدية توسعية.
- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر معدل وحجم البطالة ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شانها التحقيق من حدة البطالة.
- تفعيل السياسة الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية وان تكون تسعى إلى تحقيق جميع الأهداف التي تنمي الاقتصاد الوطني.
- يجب العمل على تفعيل دور السياسة النقدية في الجزائر أثر لان نقص رأس المال الأجنبي في البلد يؤدي إلى احتلال الهيكلة الإنتاجية ويتسبب في انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والدخل وكذا تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج.

آفاق الدراسة:

نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:

- أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة البطالة.
- السياسة النقدية واستهداف البطالة في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية.
- إشكالية تفعيل السياسة النقدية للحد من البطالة في ظل الانفتاح الاقتصادي والهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد إيريهي علي، "الاقتصاد النقدي"، دار الكتب، لبنان، 2015.
2. أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر التوزيع، ط1، عمان، 2002.
3. أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2008.
4. إبراهيم طلعت، "البطالة والجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2009.
5. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006.
6. سمير حسون " الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك "، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع، ط2، لبنان.2004.
7. زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي"، دار النشر والطبع، الكويت 1997.
8. صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية "، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2005.
9. صبحي تادريسة فرصة، "النقود والبنوك"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1986.
10. ضياء مجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2005.
11. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي: "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد 2004.
12. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، 1999.
13. علي عبد الوهاب نجا "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها"، دار جامعية الإسكندرية، مصر، 2005.
14. عمر صخري، "التحليل الاقتصاد الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
15. محمد كمال خليل الحمزاوي، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، دار النشر غير مذكورة، مصر، 2000.

16. محمد مروان السمان وآخرون، "التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، مكتبة دار الثقافة، ط2،، عمان، 1998.
17. محى الدين الغريب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الهناء للطباعة، القاهرة 1971.
18. مدحت القريشي "اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
19. مدني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
20. مصطفى رشدي شيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعية الإسكندرية 1999.
21. ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف"، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة موصل العراق، 1995.
22. نعمة الله تجيب إبراهيم، "نظرية اقتصاديات العمل"، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر 1997.
23. يسرى مهدي السامرائي، وزكريا مطلك الوري "المصرفية المركزية والسياسة النقدية"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس 1999.

المذكرات والأطروحات:

1. إكن لولنيس، " السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
2. بن جيمة عمر، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أفراد وحكومة شركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
3. بن عاشور ليلى، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة من طرف صندوق الوطني لتأمين على البطالة " دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العصمة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4. بن فايزة نوال، " إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

5. بن لدغم فتحي، "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في اقتصاد الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

6. بنابي فتيحة " السياسة النقدية و النمو الاقتصادي "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008-2009.

7. بوزعرور عمار، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2007-2008.

8. دحماني محمد أدريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013.

9. دخينات راني، "دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكر، 2013-2014.

10. درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005-2006.

11. طيبة عبد العزيز، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر فترة 1994-2003"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية تخصص تقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2004-2005.

12. عبد الباسط مبروك شادي، "السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها على الأزمة المالية العالمية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

13. فرحاتي حبيبة، "دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2010-2011)"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

14. لعزازي حسيبة، "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

15. لعفيفي إيمان، "علاقة الضبط النفسي بالاغتراب النفسي لدى خريجي الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل دراسة ميدانية ولاية سطيف"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس تخصص علم النفس العيادي، جامعة فرحات عباس سطيف.

16. مقراني حميد، "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015.

17. هلال سومة، موسوس عفاف، "دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012"، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة 2014-2015.

18. وفاء دويس، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية" دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013.

المقالات والملتقيات والمجلات:

1.بحوصي مجذوب، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 90/10 والأمر 03/11 "، مداخلة بالمركز الجامعي ببشار، اليوم غير مذكور www.jadoub2000@yahoo.fr.

2. بقثة شريف، العايب عبد الرحمان، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر"، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ديسمبر 2008.

3.بن يعقوب طاهر، مهري أمال، "تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ من حيث تمويل و الانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة"، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014"، جامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013.

4. خليلي أحمد، هاشمي بريقل، "واقع البطالة وآثارها على الفرد المجتمع"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة.

5. سميرة العابد، زهية عباز، " ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموح"، مقال في مجلة الباحث العدد 2012/11.

6.عبد الحميد قومي، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

7.علوني عمار، "دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف"، ملتقى بجامعة .

8. عياد سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012.

9.عالم عبد الله، حمزة فيشوش، "إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

10. ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها"، الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في مسيلة يوم 2011/09/20.

11. الواقفي الطيب، " دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر تجربة صندوق زكاة الجزائري"، ملتقى في جامعة تبسة.

الوكالات والجرائد:

1. تقرير بنك التنمية المحلية WWW.BDL.DZ.
2. جريدة إذاعة مستغانم الجهوية العدد 30/12/2010.
3. الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
4. الجريدة الإخبارية الجزائرية، (تم نشر هذا المقال في 11/01/206.
5. وكالة الأنباء الجزائرية، (العدد نشر في 19 أوت 2014.
6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ.

ملخـــص

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثر معدل البطالة للتغييرات التي تحصل في السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات خلال الفترة (1990-2018) وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة وتحليل الأهم التطورات والأدوات النقدية ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية القياسية.

وقد تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية: ما هو أثر الأدوات السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 2018)؟

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البطالة، التضخم، سياسة التشغيل.

Summary :

We aim through this study to determine the extent to which the unemployment rate is affected by changes in monetary policy through a set of tools during the period (1990-2018) by reviewing the theoretical framework of the study and analyzing the most important developments and monetary tools, after which the standard applied study is conducted.

The study addressed the following problem: What is the impact of monetary policy tools on unemployment in Algeria during the period (1990-2018)?

Keywords: monetary policy, unemployment, inflation, employment policy.